

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم العلوم السياسية

مدخل العلاقات الدولية

مطبوعة محاضرات في مقياس مدخل للعلاقات الدولية

لطلبة السنة الثانية جدع مشترك في شعبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية

من إعداد: د عبير شليغم

أستاذة محاضرة ب- في العلوم السياسية

abirabir99@yahoo.fr

السنة الجامعية: 2021-2022

المحور الأول: مفهوم العلاقات الدولية

أولاً: تعريف العلاقات الدولية:

تعددت تعريف العلاقات الدولية نتاج حداثة مجالها العلمي والتشعب المضطرد في مضمونها والتشابك في مجالاتها، فبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة منذ عام 1648 عندما انبثق نظام الدول القومية الحديث إلى حيز الواقع اثر التوقيع على معاهدة وستفاليا الشهيرة وحتى يومنا هذا، يصعب على الدارسين والباحثين إعطاء تعريف جامع وشامل مانع باستطاعته حصر مفهوم العلاقات الدولية، ولهذا السبب لا بد من القيام بمراجعة تاريخ مواقف العلماء والباحثين الذين كتبوا بهذا الصدد منذ خمسين سنة واستعراض بعض من أهم الإجهادات التعريفية على النحو التالي:

ولقد ظهرت تعريفات أخرى لهذا الموضوع في أعوام 1970-1950 م، وكان من أبرز هذه التعريفات، التي وردت في أفكار هانس مورجانثو، كينث تومنس، ستانلي هوفمان ، جون بيرتن، جورجي شافنزاروف، ماكيلاند، كابلن ، فايئل ، فرانكل ، روز وغيرهم.

تعرفها الموسوعة البريطانية¹: المفهوم الأكثر شيوعا هو العلاقات بين حكومات دول مستقلة...ويستعمل كمرادف في المعنى للسياسة الدولية.

إن العلاقات الدولية كما يقول جيمس برايس هي: "التي تتناول علاقات الدول والشعوب فيما بينها"¹، إن هذا التعريف بسيط وشامل ، بمعنى آخر لا يخضع لمنهجية علمية معينة ويمتاز بالشمولية التي لم تتناسب مع دقة موضوعة العلاقات السياسية الدولية وتعقيدها بينما ذهب كل من غريسون كيرك و والترشارب في العام 1940 م أن العلاقات الدولية تعنى " بحث وتشخيص العوامل الرئيسة المحركة للسياسة الخارجية على أن تدرس بشكل منظم"². يرتكز التعريف على متغير العوامل المؤثرة في صيغ الجوانب النظرية ثم التطبيقية لإعداد سياسة خارجية لدولة ما، نحو مجالها الخارجي.

¹- كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، (بغداد، 1979)، ص 4.

²- منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، (جامعة ناصر، 1991)، ص 12.

كما يرى هانس مورجانثو Hans Morgenthau أستاذ العلاقات السياسية الدولية الشهير وكينيث تومبسون في عام 1950 "أن جوهر العلاقات الدولية هو السياسية الدولية التي مادتها الأساسية الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة".¹ أما ريمون آرون Raymond Aron يعرفها بـ: "تمثل العلاقات بين الوحدات السياسية الموجودة منذ عصر الدولة المدينة الإغريقية وحتى الدولة القومية المعاصرة"، يدرج الباحث في تعريفه السابق للعلاقات الدولية، للعمق التاريخي للمصطلح ويشير لفكرة الثبات النسبي لتوصيف العلاقات الدولية من حيث كونها علاقات سياسية بالدرجة الأولى منذ الحضارة إيونانية لغاية التوصيف المعاصر للمصطلح الذي حافظ على البعد الرمزي للدولة وعلاقتها الخارجية رغم ظاهرة العولمة، أما ستانلي هوفمان Stanley Hoffman الذي راجت أفكاره في الستينات فيقول إن حقل المعرفة للعلاقات الدولية يعني العوامل والنشاطات المؤثرة في السياسات الخارجية وفي قوة الوحدات الأساسية المكونة لعالمنا².

كما يؤسس الباحث في العلاقات الدولية جون أستين John Austin، من خلال طرحه التالي؛ "أن مفهوم العلاقات الدولية مرتبط حصرياً بالدولة وبمجالات التفاعل السيادية، أي كل ما ارتبط وظيفياً بمسائل السلم والحرب أو السياسة العليا"، بينما يعرفها كينزي رايت بأنها "العلاقات القائمة ما بين مجموعات سياسية ذات سلطة" مع التركيز على مكانة الدولة القومية، أما دوون فيري أنها "العلاقات القائمة ما بين الوحدات السياسية غير مرتكزة على أية نقطة، كذلك بينما يعرفها سبيكمان بأنها" العلاقات القائمة ما بين أفراد وجماعات من دول مختلفة"، وقد عرف ماكيلاند في كتابه "ما هي العلاقات الدولية" الصادر عام 1971 م العلاقات الدولية بأنها "دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف المحيطة بالتفاعلات".

وفي المقابل؛ يذهب هولتسي إلى أن: "العلاقات الدولية تنشأ داخل كل مجموعة من كيانات سياسية، قبائل، دول، مدن، أمم، إمبراطوريات، تربط بينها تفاعلات تتميز بقدر كبير من

¹ - ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ط1)، ص 8.

² - نفس المرجع، ص 8.

التواتر ووفق من الانتظام¹ ، في حين يرى فيرالي virally أن العلاقات الدولية تعالج العلاقات بين الدول فقط، ويعرفها بالعلاقات التي تربط بين السلطات السياسية التي تحاول التهرب من السلطة سياسية أعلى منها.

أما كارل دويتش فقد عرفها بقوله: " هي علاقات غير محددة الهوية القائمة عبر حدود مختلف الوحدات السياسية"²، بينما يعمق شوفالييه هذا التعريف حين يرى أن " العلاقات الدولية تعني جميع العلاقات القائمة ما بين الأفراد والجماعات التي مصالحها أو حتى ميولها أو أعمالها - تدفعها لاجتياز الحدود الوطنية حيث تنمو وتتطور هذه العلاقات من داخل الإطار الوطني، وبينما يذهب مارتان إلى التركز على البعد الجغرافي في تعريف العلاقات الدولية حيث يرى أنها" مجموعة المبادلات التي تعبر الحدود أو التي تحاول عبورها"³ "

أما مارسيل عرفها في كتابه "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" عام 1986 بأن " كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها ويمكن وصفها بالعلاقات الدولية وتشمل هذه التدفقات العلاقات بين حكومات هذه الدول .كما تشمل جميع الأنشطة التقليدية للحكومات (الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب)ولكنها تشمل أيضا في الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى اقتصادية (إيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية)⁴.

كما يذهب الباحث الروسي كانتمان إلى أن العلاقات الدولية جملة من العلاقات السياسية الاقتصادية الإيديولوجية، الدبلوماسية، القانونية والعسكرية فيما بين الدول وكذلك العلاقات الاجتماعية، الاقتصادية بين القوى السياسية في المجتمع، والقوى السياسية و المنظمات والحركات التي تتفاعل في المجتمع الدولي⁵.

¹- محمود خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (بيروت: منشورات المركز الثقافي العربي، 1987، ط1)، ص 70.

²- منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 10.

³-الحسان بوقنطار، عبد الوهاب المعلمي، العلاقات الدولية، (المغرب: سلسلة توصيل البيضاء، 1985)، ص 11.

⁴- محمود حسن أحمد: العلاقات الدولية في دار الإسلام، (دمشق: دار الثقافة العربية، 1996)، ص 12.

⁵- أنور محمد فرج: نظرية الواقعية في العلاقات الدولية - دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة- ، (مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ط 1)، ص 54.

بينما يرى جورج كانان في كتاب "العلاقات الدولية بين السلم والحرب" بأن دراسة العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الدولية، وهناك أيضا العلاقات غير الرسمية، فالتجارة والمال تساهم في تطوير الروابط بين الدول وحركة السياحة وطلب العلم وهجرات الشعوب وتطوير العلاقات الدولية ومفهومها، وحين نتحدث عن العلاقات الدولية فالمقصود في الغالب هو العلاقات بين الدول لأنها من تصنع القرارات المؤثرة على الحرب والسلم وأن الحكومات لها سلطة تنظيم الأعمال والتجارة واستغلال الثروات واستخدام الأفكار السياسية وممارسة كافة الأمور التي تتعلق بالشؤون الدولية، كما تعتبر العلاقات الدولية انعكاسا لعدد كبير من الاتصالات بين الأفراد ونشاطات المنظمات الدولية¹.

إن العلاقات الدولية لا تشمل العلاقات بين الدول فقط، وإنما تشمل الكيانات الأخرى مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والاتصالات والنقل والتجارة والمال والزراعة والعمل والصحة والعلوم والفلسفة والثقافة، مما أرسى العديد من العلاقات الاجتماعية الدولية، وساعد على ظهور مصطلح الدولية لإضفاء نشاط واسع على العلاقات بين الدول، فالدول لن تقيم علاقات دولية في حالة انعدام الاتصال بينها²، ويعرّفها اسماعيل صبري مقلد بأنها: "العلاقات التي يتسع إطارها ويمتد ليشمل كل صور العلاقات والمجتمعات والشعوب والجماعات الحاضرة في السياسة الدولية أو بالأحرى التي يضمها المجتمع الدولي، إنها مجموعة العلاقات عبر القومية من سياسية غير سياسية، من رسمية وغير رسمية ،،، إلخ."³

لذلك يمكن بناء تعريف إجرائي لمصطلح العلاقات الدولية على أنها؛ تلك التفاعلات بين الوحدات ذات سيادة والغير ذات سيادة، التي تؤثر في محصلة العمليات الدولية بأبعادها السلمية والصراعية. مما تسهم في تعديل أو المحافظة على الوضع الدولي والإقليمي لدولة ما.

¹- سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات الدولية، (دمشق: دار وائل للنشر، 2006، ط 3)، ص 12.

²- نفس المرجع، ص 12.

³- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011)، ص 34.

إن مفهوم العلاقات الدولية مفهوم فضفاض للغاية، فهو في استخدامه الحديث لا يشمل العلاقات بين الدول فحسب، بل يشمل أيضا العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات من غير الدول، مثل الكنائس والمنظمات الحكومية الدولية، كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي¹. ومن خلال كل هذا نخلص إلى أن تعريف العلاقات الدولية وماهيتها ليس مسألة سهلة كما يتصور البعض بل هي في غاية الصعوبة والتعقيد، وذلك راجع لعدم إعطاء الفقهاء والعلماء في المجال تعريفا واحدا موحد لهذا الموضوع.

ثانيا: العلاقات الدولية كظاهرة تاريخية: دراسة في التطور التاريخي:

رغم كل ما يقال عن العلاقات الدولية بأنها علم حديث النشأة نسبيا، إلا أنه ومما لا شك فيه فقد مارست الأمم والحضارات القديمة على مر العصور العلاقات الدولية بمختلف أشكالها مع نظرائها من الدول والحضارات، وسنعرض في هذا المبحث العلاقات الدولية نشأتها وتاريخها في كل من العصور القديمة والحديثة، إذ سنتناول في:

1- العلاقات الدولية في العصر القديم والعصور الوسطى.

أ-العلاقات الدولية في العصر القديم

ب-العلاقات الدولية في العصور الوسطى

ج:العلاقات الدولية في الدولة الإسلامية

2- العلاقات الدولية في العصر الحديث

أ-العلاقات الدولية من مؤتمر " وستفاليا " حتى الحرب العالمية الأولى

ب- العلاقات الدولية في عهد عصبة الأمم

ج- العلاقات الدولية في عهد الأمم المتحدة

1- العلاقات الدولية في العصر القديم والعصور الوسطى:

أ-العلاقات الدولية في العصر القديم:

¹ بول ويلكينسن: العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا، ترجمة لبنى عماد تركي، (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،

2013، ط1)، ص 9.

لقد نشأت العلاقات الدولية منذ نشوء الجماعات البشرية، ثم قامت القبائل وتطورت وعرفت الحرب والسلم والتجارة ، ومن هنا يمكننا القول بان تاريخ العلاقات السياسية الدولية تاريخ قديم منذ وجود الإنسان.

إن الكثيرين من العلماء والباحثين في هذا المجال وخاصة الغربيين منهم يرون أن العلاقات السياسية الدولية لم تنشأ إلا منذ مؤتمر وستفاليا 1648 عندما ظهرت الدول القومية . ونحن بهذا الصدد لا نشاطرهم هذا الرأي وإلا كيف يمكننا أن نفسر المعاهدة التي وقعها رمسيس الثاني مع ملك الحبشيين في آسيا الصغرى سنة 1278 ق.م والتي نصت على عدة مبادئ قيام سلام وامن بين ال بلدين وتحالف بين المملكتين وتتعهد المملكتان بان لا تشن إحداهما غارات على الأخرى.

كما أن الرأي ينم عن تحيز واضح للغرب مفاده أن العلاقات الدولية بدأت ونشأت في الغرب دون الشرق . ولكننا نرى أن العلاقات الدولية ترجع إلى ما قبل مؤتمر وستفاليا بأجيال كثيرة ، والكشوف الأثرية توضح أنه نشأت علاقات دولية بين بلاد ما بين النهرين منذ نحو 3000 سنة ق . م.

لقد ذكرنا أن العلاقات الدولية قديمة قدم الإنسانية ، غير أن هذه العلاقات كانت قائمة في الغالب على الحروب والفتح والتوسع ولا يمكن بأية حال مقارنتها بالعلاقات الدولية المستقرة الدائمة والقائمة بين الدول في العصور الحديثة لان الجماع ة الدولية أو الوحدة السياسية بمعناها المعروف حاليا لم تكن قد ظهرت بعد.

وإذا تصفحنا التاريخ فإننا سنجد الكثير من الحروب المتواصلة بين الممالك والإمبراطوريات في العالم القديم كقدماء المصريين والآشوريين والبابليين والفينيقيين والفرس والإغريق .. الخ. ففي العصور القديمة وبالذات في عهد الفراعنة، كانت مصر الفرعونية ذات علاقات بالدول المجاورة، كما اتبعت سياسة خارجية قائمة على مبدأ توازن القوى . واستطاعت أن تبرم معاهدة مع الحبشيين التي تضمنت مبدأ السلام الدائم ومبدأ التحالف الدفاعي بين الدولتين ضد أي عدوان خارجي.

وان من أشنع أمثلة الحروب في العالم القديم صراع روما وقرطاجة من اجل السيادة على حوض البحر الأبيض المتوسط أما بالنسبة للأشوريين فقد كانوا مثالا للوحشية والقسوة في حروبهم ، وقد أنكروا أية علاقات ودية مع أي امة أخرى، وبالتالي يمكن القول إن سياستهم الخارجية كانت قائمة على فكرة الاستعلاء والاستبداد. كذلك الحال بالنسبة للرومانيين فالعلاقات بينهم وبين الأجانب لم تكن مبنية إلا على أساس الحروب والعداء الدائم وكانوا ينظرون إلى الشعوب نظرة استعلاء وعداء.

أما عن العلاقات بين المدن اليونانية فإنها اتصفت بنوع من الثبات والنظام وخاصة في أوقات السلم حيث كانت قائمة على التعاهد وتبادل البعثات الدبلوماسية المؤقتة، وكانت كلما تحدثت الخلافات فيما بينهم يلجأون إلى التحكيم كما جاء في معاهدة الصلح بين إسبارطة ورجوس المبرمة في 470 ق.م. أما عن طبيعة العلاقات الرومانية فكانت الإمبراطورية تفضل استخدام القوة في علاقاتها بدلا عن الدبلوماسية، ومع هذا فلقد دخلت الإمبراطورية الرومانية في معاهدات مع الدول التي تغلبت عليها.

أما علاقات روما بالدول المستقلة في حوض البحر المتوسط، فكانت اقرب إلى العلاقات بين المدن اليونانية حيث كانوا ينظرون إلى المعاهدات كنظرتهم إلى عقود مبرمة في ظل القانون الخاص ، بل قد وضعوا صيغا لتلك المعاهدات مثل معاهدة الصلح ، والهدنة، ومعاهدات وقف القتال¹. ولما تم لروما فيما بعد السيطرة على الشعوب والممالك التي غزتها أسست إمبراطورية وأقامت لها نظاما وذلك لحفظ النظام والاستقرار والأمن في حدودها وفق النظم العامة لإدارة شؤون الحكم مع الاعتراف بالقوانين المحلية للشعوب المحكومة لتنظيم أمور الرعية والهدف من ذلك يمكن في رغبة روما في إقامة صرح الإمبراطورية وتدعيم أركانها وسيادة القانون وإخلاق الناس للسكينة لصالح الدولة الحاكمة.

ب- العلاقات الدولية في العصور الوسطى:

أما العلاقات الدولية في العصور الوسطى فإنها تبدأ منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية سنة 476 م حتى استيلاء محمد الفاتح على القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية الرومانية

¹ - الحسان بوقنطار، عبد الوهاب معلمي: "العلاقات الدولية" (الدار البيضاء: دار توبقال، 1998)، ص 23.

الشرقية عام 1953م. ولقد تميز البناء السياسي في ذلك الوقت بسيادة النظام الإقطاعي الذي اتسم بتجزئة السلطة السياسية بين أشكال مختلفة تابعة بعضها البعض بروابط شخصية . حيث لم تكن هناك حكومة مركزية تستطيع أن تحفظ الأمن والنظام وتفرض نفوذها على سائر الأرجاء، ولم تكن المملكة الإقطاعية وحدها تباشر السيادة الداخلية والخارجية، ففي الداخل مثلا لم يكن هناك وجود لسلطة عليا مركزية أما في الخارج فلم يكن في استطاعة الملك أن يعبر عن إرادة موحدة للمملكة أمام الممالك الأخرى.

ولكي لا تغالط الحقيقة علينا الاعتراف بالدور الذي لعبه الدين في تطور العلاقات الدولية، حيث استطاع الدين المسيحي ربط جميع الوحدات السياسية المختلفة في وحدة سياسية واحدة، ومن هذه الوحدة تسربت الكنيسة للهيمنة على الممالك الغربية، وأقامت فيها شبه نظام دولي اتخذته كأداة للسيطرة عليها ومنذ ذلك الوقت أعلن البابا نفسه رئيسا لهذا العالم وجمع في يديه (السلطتين الروحية والزمنية).

إن ما يميز العلاقات الدولية في هذه العصور هو عملية الازدواج في السلطتين، إذ استمد البابا هذه الرئاسة من اعتناق مفاده الوحدة السياسية ووحدة مجتمع العالم المسيحي أو ما يسمى بالجمهورية المسيحية، كما قامت المسيحية بالدعوة إلى الكف عن القتال وإراقة الدماء محاولة منها لإقامة سلام مسيحي بين ربوع العالم الغربي.

ولقد عرفت العصور الوسطى بعض القواعد الدولية كالمعاهدات والاتفاقات ومشاكل الحدود والهدنة، وتميزت العلاقات الدولية بتفوق البابا والإمبراطور، بينما ظلت العلاقة بين الأمراء المسيحيين قائمة على نظام الإقطاع.

وهنا لا بد من القول إن هذا البناء السياسي لا يمكن أن يمثل أي صفة دولية ما دام العالم فيه بشكل وحدة هي الجمهورية المسيحية. وهكذا فشل السلام المسيحي والزعم القائل بان المسيحية والسلام توأمان لايفترقان ، بيد أن قيام الدول الجديدة على اثر تلك الحروب والمجازر ترتب عنه تركيز سلطة الملوك السياسية وتقويمها، ولم يتم القضاء على هذا النظام إلا بظهور الدول الحديثة ذات السيادة والمؤسسة على فكرة قومية.

وخلاصة القول أن المسيحية قد أدت دورا جوهريا في وضع مبادئ الأخلاق الدولية وقواعد القانون الدولي . وهي قواعد كان الهدف منها تنظيم العلاقات بين الدول.

ج: العلاقات الدولية في الدولة الإسلامية:

لقد اختلف علماء الإسلام في تفسير العلاقات بين المسلمين وغيرهم من الشعوب التي لم تعتنق الإسلام، فمنهم من قال إن العلاقات بين الأمة الإسلامية وغيرها من غير الإسلامية لا تقوم إلا على أساس الحرب والقتال، ومنهم من قال أن العلاقات تقوم على السلام، وإن الإسلام أخذ باستخدام وسائل الإقناع وليس الإكراه، ونحن بهذا الصدد إلى جانب الرأي الثاني لأن الإسلام لا يجيز قتل الإنسان لمجرد أنه لا يدين بدين الإسلام¹.

ولقد تطورت العلاقات لاحقا بين المسلمين وغيرهم حيث تطورت وسائل الاتصال مع الممالك والقبائل، ولم تعد العلاقات بين المسلمين وجيرانهم قاصرة على التبادل التجاري، بل تعدتها إلى نواح اقتضتها ظروف تنفيذ السياسة الجديدة المبنية على السلام لا على القصر، وللإسلام باع طويل في عقد المعاهدات والاتفاقيات، حيث عقد المسلمون عددا كثيرا من المعاهدات والاتفاقيات ومن أهم هذه الاتفاقيات: عهود الذمة كما عرفوا معاهدات حسن الجوار والصدقة والتحالف، إضافة إلى معاهدات التجارة، وقد اشتهر المسلمون بشدة حرصهم على رعاية العهود والالتزام بالاتفاقيات التي كانوا يبرمونها مع غيرهم من الدول والشعوب غير الإسلامية.

أما بالنسبة لعلاقة المسلمين بالدول الأخرى فقد ميز الفقهاء بين دار الإسلام التي اصطالحوا على إطلاقها على الدولة أو الدول الإسلامية، ودار الحرب التي يعني بها الدول التي يدين أهلها بتعاليم مخالفة لأحكام الإسلام، إن هذا التمييز لا يعني إطلاقا بأن الأمة الإسلامية ذات طبيعة عدوانية أو أنها في حالة حرب دائمة مع الدول غير الإسلامية، بل إن أساس العلاقات بين دار الإسلام ودار الحرب هو السلم ما لم يطرأ ما يوجب الحرب، حيث أقرت الشريعة الإسلامية إقامة علاقات بين الشعوب الإسلامية وتبادل جميع أشكال المعاملات والعلاقات الدبلوماسية والدولية معهم، وهناك من يرى بأن هناك دار ثالثة وهي العهد والتي لم يظهر عليها

¹ - على عودة العقابي: العلاقات الدولية "دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، (ليبيا: الدار الجماهيرية،

(1996)، ص 42.

المسلمون، وعقد أهلها الصلح بينهم وبين المسلمين يؤذونه من أرضهم يسمى خراجا دون أن يؤخذ منهم جزية رقابهم¹.

لذلك شهد تاريخ العلاقات الدولية تطورا مهما في عهد الإسلام ويرى الباحثين بأن العلاقات الدولية كانت سائدة منذ عهد النبي محمد (ص) والخلفاء الراشدين². وخطت هذه العلاقات خطوات كبيرة خاصة في العصر العباسي حيث كانت الدبلوماسية تخضع لقواعد دقيقة وتنظيم في أصول واضحة، واستخدمت الدبلوماسية في توثيق العلاقات الثقافية والتجارية، وعملت على توحيد كلمة المسلمين أيام المحن، واستخدمت أيضا كوسيلة للتوازن الدولي، وقد استدعى تحقيق مثل هذا التوازن قيام سفارات مستمرة بين بغداد وبيزنطة وسفارات مماثلة بين قرطبة والقسطنطينية.

ومن هنا نخلص إلى أن العلاقات الدولية ليست وليدة مؤتمر وستفاليا 1648 عندما ظهرت الدول القومية، كما يظن الكثير من العلماء والباحثين في هذا المجال، كما أنها ليست حكرا على الغرب دون سواهم من الحضارات والدول، بل مورست العلاقات الدولية وكما رأينا من قبل الحضارات القديمة (الحضارة المصرية والحضارة الإغريقية والحضارة الإسلامية) وبمختلف صورها سياسيا واقتصاديا وثقافيا...

2- العلاقات الدولية في العصر الحديث:

مما لا شك فيه أنه يتم التأريخ لبدائيات العصر الحديث مع انهيار النظام الإقطاعي وظهور الدول القومية الحديثة، ففي هذه الفترة تم إحلال الدولة - الأمة محل الكيانات الإقطاعية، وفي هذه الفترة يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل أساسية في مراحل النظام السياسي الدولي وهي:

أ- العلاقات الدولية من مؤتمر " وستفاليا " حتى الحرب العالمية الأولى:

أخذت دعائم السلام التي ظلت قرونا طويلة تسيطر على ربوع القارة الأوروبية تتداعى وتتهار بفعل كثير من القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة تحت تأثير التصادم الديني

¹ - على عودة العقابي: العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 44.

² - تماضر الطيب أحمد: الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية، دراسة حالة العلاقات السودانية القطرية (1980-2000)،

رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية 2002 ، ص 9.

الذي تفجر بين الكاثوليك بزعامه إسبانيا والبروتستانت بزعامه فرنسا، وتحول هذا التصادم إلى حرب ضروس والتي عرفت بحرب الثلاثين والتي بدأت عام 1618 وانتهت عام 1648 ، دون أن تفلح الجهود المتتابعة والتي بذلت خلال هذه السنوات الطويلة لحقن الدماء وتقريب وجهات النظر بين المتحاربين، إلى أن تم توقيع معاهدة السلام المعروفة بمعاهدة وستفاليا وهي التي وضعت ولأول مرة أسس النظام الدولي الحديث¹.

وتعد معاهدات وستفاليا فاتحة عهد جديد للعلاقات الدولية، لأنها جاءت بمبادئ وأفكار جديدة لم تكن معروفة من قبل، وتستمر هذه العلاقات والقواعد المنظمة لها في سيرها وتطورها هذا حتى تصطدم بالحرب العالمية الأولى سنة 1913 فتنبثق من هذا التصادم أفكار ومبادئ جديدة ترمي إلى توطيدها وتدعيمها وتهيئة نوع من الاستقرار الدائم في المجتمع الدولي، لذلك يمكن القول أن هذه المعاهدات وضعت الأسس التي قامت عليها قواعد القانون الدولي الحديث والمبادئ التي حكمت علاقات الدول ما يقارب من قرن ونصف من الزمان ورسم نظاما سياسيا "للقارة الأوروبية"².

وقد حدثت في أعقاب ذلك مجموعة من الأحداث الدولية المختلفة التي لا يمكن أن ننكر أو نتنكر لأثرها في المجرى التاريخي للعلاقات الدولية، ومن أبرز تلك الأحداث نذكر على سبيل الذكر لا الحصر توقيع معاهدة أوترخت عام 1713 م التي أنهت سلسلة الحروب التي قادتها فرنسا لتوسيع مملكتها على حساب جيرانها دون مراعاة فكرة التوازن الدولي، ناهيك عن تعاضم قوة روسيا وظهورها على الساحة الدولية، وإعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776 م وكذلك الثورة الفرنسية سنة 1789 م، وعقد مؤتمر فيينا سنة 1815 م لإعادة تنظيم العلاقات السياسية، ومن أهم المؤتمرات الأخرى التي عقدت في تلك الفترة وساهمت في تطور العلاقات الدولية مؤتمر إكس لاشابل 1818 م للمراتب الدبلوماسية، ومؤتمر باريس 1856 م للتنظيم القانوني للمضايقات التركية، ومؤتمر برلين 1884 م وظهور مبدأ الانتداب الاستعماري .

¹ - على عودة العقابي: العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 49.

² - بيثرو حمه جان، تطور القانون الدولي العام في ظل النظام العالمي الجديد، (منشورات مركز كردستان للدراسات ، 2010)، ص 34.

ومؤتمر لاهاي للسلام 1899-1907 الذي كان مؤتمرا دوليا حقيقيا اشتركت فيه أربع وأربعون دولة من بينها غالبية دول أمريكا اللاتينية، وهي أول جمعية عمومية لبحث مسائل التعاون الدولي، ومن إيجابياتها النظر في وجوب تطوير وتدوين القانون الدولي، ومحاولة إرساء آلية النزاعات الدولية، وإقرار مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية عن طريق لجان التحقيق وإنشاء محكمة التحكيم الدائمة.¹

ومع مطلع القرن العشرين عرف مجال العلاقات الدولية حركية وذلك من خلال عدة تحالفات دولية أقامتها الدول الأوروبية، وقد أدت هذه التحالفات إلى ضرب مبدأ توازن القوى عرض الحائط إضافة إلى الصراع الدولي في هذه الفترة فقد ساهمت أسباب خاصة في اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914 م والتي دامت إلى سنة 1918 ، وقد كانت هذه الحرب حربا أوروبية إلى أن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية حولتها إلى حرب عالمية.

ب- العلاقات الدولية في عهد عصبة الأمم:

لقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى نهاية تسلط الدول الأوروبية الكبرى على العالم وانتهيار سياسة توازن القوى وحل محلها نظام الأمن الجماعي الذي يقوم على مبدأ التزام جميع الدول بنبذ الحرب ومناهضة العدوان والتصدي له أيا كانت الدولة المعتدية وأيا كان سبب عدوانها . ومن ذلك يتبين أن معاهدة الأمن الجماعي تختلف عن الأحلاف والمعاهدات التي تقوم عليها توازن القوى . فهذه المعاهدات تقيم التزامات بين عدد معين من الدول بينما تعني معاهدة الأمن الجماعي بامتداد هذه الالتزامات لتشمل سائر أعضاء المجتمع الدولي.

وقد تبلور مفهوم الأمن الجماعي بإنشاء عصبة الأمم بمقتضى معاهدة فرساي في 28 يونيو 1919 التي وقعتا اثنتان وثلاثون دولة لوضع أسس الصلح وإبعاد شبح الحرب والوصول إلى تسوية عامة بشأن الممتلكات التابعة لألمانيا وتركيا.

إن عدم فاعلية المؤتمرات والمعاهدات الدولية التي عقدت في السباق من جانب، وتخلخل ميزان القوى في هذه المنطقة من العالم من جانب آخر والذي نتج عنه تعرض البشرية لأول حرب

¹-أنور محمد فرج: نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 38.

عالمية . كل هذه الأسباب دفعت الدول وقادتها ومنظريها بالتفكير بجدية لتحقيق الأمن والسلام الدوليين وللمساهمة في تعزيز العلاقات الدولية وفقا لأسس جديدة.

في كتابه "العلاقات السياسية الدولية " يقول الدكتور إسماعيل صبري مقلد إن من الظواهر المميزة للعلاقات الدولية في القرن العشرين انبثاق التنظيمات والمؤسسات الدولية على نطاق لم يشهده المجتمع الدولي في أي مرحلة سابقة من مراحل تطوره¹.

قد أكدت المعارك الحربية التي دارت خلال الحرب العالمية الأولى ضرورة تغيير النظام الدولي التقليدي وإنشاء منظمة دولية تهدف إلى الحد من التسلح وتحقيق الأمن والسلام لجميع الدول ومنع الدول من استخدام القوة لحل المنازعات الدولية وإحلال نظام الأمن الجماعي محل نظم الأمن الفردية التي سادت في ذلك الوقت وإخضاع مبدأ السيادة لسلطة دولية تملك سلطة تنفيذ القرارات الصادرة رغما عن الدول الأعضاء في هذه المنظمة , ولقد شكل قيام عصبة الأمم التي تأسست في شهر جانفي 1919 عهدا جديدا في العلاقات الدولية حيث أنها أول منظمة سياسية دولية ذات طابع عالمي تتمتع بالشخصية القانونية². أخذت على عاتقها توفير وضمان السلام والأمن الدوليين.

إن الأهداف الرئيسة لهذه المنظمة الدولية تتجسد في صيانة السلام والأمن الدوليين وتوثيق التعاون بين الدول وتنميته، ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف الرئيسة تعهدت جميع الدول بالالتزام بالمبادئ الآتية:

- عدم اللجوء إلى القوة من أجل حل القضايا الدولية.
- احترام قواعد القانون الدولي.
- احترام الالتزامات والعهود التي تنص عليها المعاهدات الدولية
- قيام علاقات طيبة بين الدول على أساس العدل والشرف³.

¹- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، 76.

²- عبد السلام صالح عرفة، المنظمات الدولية الإقليمية، (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1993، ط 1)، ص 20.

³- عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر والصراعات الدولية، (الكويت: المجلس الوطنية للثقافة. والفنون والآداب، 1989)، ص 30.

ولقد اهتم بالدعوة لهذه المنظمة الدولية العديد من المؤسسات الإقليمية والشخصيات السياسية، إلا أن أبرزها كان الرئيس الأمريكي "ودرو ويلسن" الذي بدا دعوته لها انطلاقاً من معارضته للفكرة القائلة بضرورة إدارة الدول الكبرى للعالم. وكذلك انطلاقاً من قناعته بأن نظام التوازن الأوروبي كان السبب في اندلاع الحروب وعلى رأسها الحرب العالمية الأولى¹. ومع كل هذا لم تستطع العصابة حل المشاكل الدولية الناجمة، وتبين ذلك بوضوح من خلال ضعفها وتضاؤل فاعليتها في نشر الأمن والمحافظة على السلام الدولي. إذ أنها ظلت طوال الأربع عشرة سنة الأولى من وجودها منغمكة في إصلاح وتعديل هيكلها التنظيمي. إن الأسباب التي أدت إلى فشل العصابة في تنفيذ ما خطط لها هي نتيجة لتنامي النزاعات الاستعمارية لدى الدول الكبرى، حيث وجدت هذه الدول بأن مبادئ العصابة لا تلبى أطماعها الاستعمارية، فطغت عقلية المنافسة الاستعمارية وروحية التوسع والهيمنة استناداً إلى مبدأ القوة في العلاقات الدولية.

ج- العلاقات الدولية في عهد الأمم المتحدة:

إن فشل عصابة الأمم لم يثني من عزيمة الدول على الاستمرار في الاتجاه العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وإنما بالعكس أعطاها درساً عميقاً الأثر ورأت هذه المرة أن تعمل على توطيد السلم الذي حاربت من أجله بوسائل أكثر فعالية، والانتقال إلى مرحلة جديدة من العلاقات الدولية، وعلى أساس مبدأ المساواة في السيادة بين الأمم ورفع مستواها الاجتماعي والاقتصادي، وهذا ما سعى لتحقيقه ميثاق سان فرانسيسكو الذي تم التوقيع عليه في عام 1945 والذي بموجبه تم تأسيس هيئة الأمم المتحدة التي حلت محل عصابة الأمم².

وبتأسيس منظمة الأمم المتحدة تكون العلاقات السياسية الدولية قد أخذت منحى جديداً قائماً على أساس نبذ القوة وعدم استخدامها أو التلويح بها في العلاقات الدولية إلا أن كثيراً من المبادئ والقرارات ظلت حبراً على ورق، وبكلمة أدق أنها لم تترجم إلى الواقع العملي. وهكذا

¹- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ط

(3)، ص 131.

²- علي شفيق علي العمر: "العلاقات الدولية في العصر الحديث"، (دار نشر المعرفة، طبعة 1991)، ص 72.

فشلت منظمة الأمم المتحدة هي الأخرى في أداء دورها المنطلق من المبادئ والأهداف التي قامت عليها. وبذلك أصبحت العلاقات الدولية تدور حول محورين رئيسيين أحدهما العلاقات الأمريكية - السوفيتية أو العلاقات بين الشرق والغرب والآخر العلاقات بين الشمال والجنوب أو بين الدول الغنية والدول الفقيرة أو دول العالم الثالث. وإذا كان المحور الأول للعلاقات الدولية يدور حول خلافات وقضايا سياسية وأيديولوجية تتبلور بصفة خاصة في مشاكل الأمن القومي والعسكري لكل من الدولتين ووسائل الحد من الأسلحة الإستراتيجية مشاكل المجالات الحيوية أو مناطق النفوذ، فإن البعد الثاني وهو العلاقات بين الشمال والجنوب قد أخذ صبغة اقتصادية لأنه ركز على قضايا العلاقات الاقتصادية الدولية ومشاكل التنمية التي تواجه العالم الثالث.¹ أما المنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة العمل التي كانت قد تأسست قبل الحرب العالمية الثانية فقد تم الإبقاء عليها، وإلى جانب ذلك جرت تحسينات وتعديلات على بعض المنظمات، مثال ذلك المنظمة الدولية للصحة العالمية التي أصبحت منظمة الصحة العالمية O.M.S، والمعهد الدولي للتعاون الثقافي الذي أصبح منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم U.N.E.S.C.O، وكذلك تم تأسيس منظمة دولية جديدة بعد الحرب العالمية الثانية منها منظمة الطيران المدني الدولية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنماء والتعمير.² ويعتبر هذا التغيير في أجهزة بعض المنظمات وتسمياتها وظهور منظمات أخرى دولية من أهم ما ميز هذه الفترة إضافة إلى هذا فقد ظهرت منظمات ذات اتجاه إقليمي. ونقصد بذلك تأسيس منظمات تقتصر العضوية فيها على عدد من الدول تقع عادة في منطقة جغرافية واحدة رغبة منها في تقوية وحدتها وتضامنها ولتحقيق مصالح متبادلة سياسية أو اقتصادية أو فنية أو عسكرية. وقد أخذ هذا الاتجاه يتصاعد خاصة بعد موجة الاستقلال الذي شملت خاصة منذ عام 1960 عدد كبير من الدول المستعمرة.³

¹ - علي عودة العقابي، مرجع سابق، ص 62.

² - علي شفيق علي العمر: "العلاقات الدولية في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 72.

³ - نفس المرجع، ص 72.

المحور الثاني: العلاقات الدولية كحقل جديد للدراسة: إستقلالية العلم

أولاً: تعريف علم العلاقات الدولية:

رغم الاختلافات التي تشوب آراء الباحثين والمفكرين فيما يخص تعريف العلاقات الدولية إلا أنهم يتفقوا على كون العلاقات الدولية هي قديمة قدم المجتمعات البشرية، وأن بروز العلاقات الدولية كعلم جاء بعد الحرب العالمية الأولى في الولايات المتحدة تم انتقال منها إلى بريطانيا، وشهد فيما بعد تطوراً سريعاً واسعاً خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فشهد انتشاراً واسعاً في بلدان العالم وبالأخص في أوروبا، وبالتالي انتشر تدريس هذه المادة في مختلف دول العالم، وقد ساعدت عدة عوامل على توسيع هذا العلم أهمها: الوسائل المشجعة التي وضعت في خدمة الباحثين، تأسيس المعاهد المتخصصة، وكثرة المؤلفات ولحداثة هذا العلم فإن الخلاف بين المفكرين حول تعريف العلاقات الدولية يبدو كبيراً¹.

علاوة على ذلك؛ واجه علم العلاقات الدولية صعوبة كبيرة فيما يخص استقلاليته فهناك من المفكرين من يعتبره علماً مستقلاً بذاته ومنهم من يراه كنوع من العلوم السياسية وهناك آخرون يعتبرونه فرعاً من فروع علم الاجتماع.

إن دراسة العلاقات الدولية دراسة علمية تجريبية تنتمي إلى الدراسات الاجتماعية بحكم طبيعة هذه العلاقات، لأن العلاقات الدولية هي علاقات بين الوحدات البشرية، وهي تنتمي إلى الدراسات السياسية بالذات، ذلك بأن الوحدات البشرية أطراف العلاقات الدولية هي وحدات سياسية، والتي هي في عالمنا الحديث الدولة القومية.

ظهر علم العلاقات الدولية في بداية القرن العشرين إلى حد كبير في الغرب كحقل علمي ولا سيما في الولايات المتحدة وبريطانيا، وذلك بعد الحرب العالمية الأولى، وشهد فيما بعد تطوراً سريعاً وبالأخص بعد الحرب العالمية الثانية. وعرف هذا العلم انتشاراً واسعاً في البلدان الأنغلوسكسونية بسبب مرونة نظامها الجامعي، وكذلك بسبب سعة المسؤوليات الدولية التي كانت تتولاها هذه البلدان. وقد ساعدت عوامل عدة على توسع هذا العلم، وفي مقدمتها الوسائل المشجعة التي وضعت في خدمة الباحثين، وتأسيس المعاهد المتخصصة، وكثرة الأدبيات التي

¹ - منصور ميلاد يونس: "مقدمة لدراسة العلاقات الدولية"، (جامعة ناصر 1881، ص 7.

رافقت تدريس العلاقات الدولية، ثم انتقلت إلى فرنسا تحت اسم الدراسات الدولية، أما في الجامعات الألمانية فكانت تدرس تحت مسمى السياسات الخارجية، وقد أصبح معترفاً بعلم العلاقات الدولية بشكل رسمي بعد إقراره من منظمة اليونسكو في عام 1952 وبدأ التتبع إلى ضرورة دراسة العلاقات الدولية بشكل يتخطى دراسة القانون الدولي أو التنظيم الدولي في الكتابات التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين. ومع أن بعض الكتاب حاولوا وضع نظرية في العلاقات الدولية تركز على القانون والتنظيم الدوليين وتستند إلى المواد القانونية والخبرة الإدارية الدولية، إلا أن عدداً آخر من الباحثين سعى لتفسير القوى والوقائع في العلاقات الدولية بشكل أكثر دينامية وشمولية.

أ- المعنى الاشتقاقي للعلاقات الدولية:

يعني مفهوم العلاقات: والروابط بين طرفين أو مجموعة من الأطراف، سواء كان هؤلاء الأطراف أفراداً أو جماعات أو دول، وهذه العلاقات يمكن أن تكون تعاونية أو صراعية. أما الدولية، فتعني العلاقات ما بين الأمم، والجمع بين المفهومين يشير أن العلاقات الدولية هي العلاقات ما بين الأمم، (حيث أن كثيراً من المفكرين الذين يتناولون ظهور العلاقات الدولية يربطونها بظهور الدولة الأمة نهاية القرن 15 - ، لكن في صيغتها المتداولة تعني العلاقات ما بين الدول، والفقهاء بيل (Bull) يرى أن العلاقات الدولية ليست بالعلاقات ما بين دولتين أو بالتفاعلات مع الوحدات الأخرى. فعلى العكس من ذلك، تتمحور العلاقات الدولية حول بلورة مقترحات ذات طبيعة عامة بشأن النسق السياسي الشمولي الذي يتضمن الدول والأقاليم، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والمجموعات العابرة للحدود والمجموعات الوطنية الفرعية، والأفراد، والمجموعات الواسعة الانتشار التي تمثل النوع البشري.

ب- المعنى الاصطلاحي للعلاقات الدولية:

يشير مصطلح العلاقات الدولية إلى معنيين اثنين: - المعنى الأول يتمثل في التعبير عن فرع أكاديمي، أو فرع علمي اجتماعي يتم تدريسه في نطاق أنظمة التعليم العالي، أي في الكليات والمعاهد والمدارس العليا من جهة أولى، وجهود الباحثين العلمية في شكل كتب وأبحاث ودراسات ومقالات... إلخ من جهة ثانية.

-المعنى الثاني يتلخص في محتوى هذا الفرع العلمي، أي مجموع العلاقات بين مختلف أشخاص وأعضاء المجتمع الدولي.

وانطلاقاً من المعنيين الاشتقاقي والاصطلاحي، يصعب تعريف العلاقات الدولية، وترتبط هذه الصعوبات بأشخاص العلاقات الدولية (الدول، أشخاص مابين دولتية عابرة للحدود الوطنية) ولهذا فإن كلمة عالمية في نظر الكتاب الأمريكيين أفضل، لأنها تضم إلى جانب الدول الجماعات والشركات؛ لذلك يقترح بعض المنظرين الدراسات الدولية أو العالمية في كلمات أوسع والعلاقات الدولية ما هي إلا جزء من الدراسات الدولية، وأمام هذه السجلات النظرية التي تكاد لا تنتهي، يمكن التفرقة بين ثلاث مقاربات أساسية لتعريف العلاقات الدولية:

يرى أنصار الاتجاه الواقعي في دراسة العلاقات (هانس مرغانثو Hans Morgenthau، ورايمون آرون)، أن العلاقات الدولية هي روابط في أساسها سياسية ذات طبيعة تنازعية بين الدول، أما أنصار الاتجاه العابر للحدود (جوزيف ناي، روبرت كوهن) وأنصار نظرية الاندماج (كارل دوتش) فيرون أن العلاقات الدولية تمر عبر القنوات غير الرسمية، وتساهم فيها أساساً الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات الضغط، والأحزاب السياسية، ورجال الأعمال، والبنوك الخاصة، والرأي العام الوطني، إنها الروابط والتدفقات الاجتماعية التي تتجاوز الحدود، وتتفقت من سلطة الدولة الموحدة حيث يشارك فيها فاعلون يرتبطون بمجتمعات دولتية متميزين.

وبخصوص أنصار المقاربة السلوكية (مورتن كابلن، وبيرتون، وماكلاند) فيرون أن العلاقات الدولية هي قوانين موضوعية توجه سلوك الفاعلين الدوليين، وهي نتاج الخبرة والمعطيات الكمية والرقمية، وبإيجاز شديد، فإن العلاقات الدولية تلخص حسب السوسيولوجي الفرنسي رايمون آرون في جدلية الحرب والسلم الجندي والسياسي (الدبلوماسية)، بمعنى أن هذه العلاقات لا تخرج عن كونها المجال المفضل لخوض الحروب وتديبير الأزمات والنزعات الدولية والإقليمية من جهة أولى، أو تعزيز سبل التعاون والتضامن والسلم والاعتماد المتبادل من جهة ثانية¹.

¹ - تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 43.

وعموماً؛ يعنى علم العلاقات الدولية بالكشف عن الحقائق المتعلقة بمختلف القضايا الدولية في أبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية... كسبيل للتقصي وتفسير الأحداث والوقائع، وهو علم يهتم إجمالاً بدراسة العديد من الظواهر والتفاعلات الدولية؛ كما هو الشأن بالنسبة لقضايا الحروب والصراعات ومظاهر التعاون في مختلف المجالات، وسبل تسوية المنازعات الدولية... وقد زاد من أهمية وجدوى هذه الدراسات؛ التطور المذهل الذي شهدته العلاقات الدولية من حيث تشابكها وتنوع مجالاتها وقضاياها، وبروز أطراف جديدة فيها إلى جانب الدول.

-ج- مناهج العلاقات الدولية: هناك مجموعتان من المناهج التي تتبع في دراسة العلاقات الدولية:

➤ المناهج التقليدية:

-المنهج التاريخي: هو أكثر المناهج شيوعاً، ينطلق من أن للعلاقات الدولية المعاصرة جذور وامتدادات تاريخية، لكنه يهمل السببية والترابطات المنطقية.

-المنهج القانوني: وهو لا يحلل العلاقات الدولية في إطار الديناميكيات السياسية كالقومية الاستراتيجية والإيديولوجية والسيكولوجية والدعائية التي ترافق تطور هذه العلاقات، وإبما يقتصر على الجوانب القانونية التي تحيط بعلاقات الدول (المعاهدات والاتفاقيات الدولية، المسؤولية الدولية، كيفية تسوية النزاعات الدولية بالطرق القانونية والديبلوماسية، هيكل المنظمات الدولية ووظائفها وقواعد عملها... الخ.

-منهج التحليل في إطار سياسات القوى (المنهج الواقعي): هو منهج على اتصال بالواقع الدولي وأكثر تعبيراً عن أوضاعه، يقوم هذا المنهج على التحليل بفكرة المصلحة القومية وكذا فكرة القوة، حيث يؤخذ المجتمع الدولي كميدان لصراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها.

➤ المناهج المعاصرة:

- المنهج النظمي: يقوم على تحليل النظام الدولي ومكوناته الفرعية، بيّنه MortonKaplan في كتابه "النظم وكيفية عملها في السياسة الدولية"، يهدف إلى التوصل إلى القوانين. والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام Regularities، أو عوامل

التوازن والاختلال فيها، من أمثلة هذه النظم: النظم العالمية أو الكونية Global systems ، نظام توازن القوى Balance of power ، نظام الثنائية القطبية Bipolar system ، وكذا نظام تعدد مراكز اتخاذ القرار في السيادة الدولية. Polycentrion .

-منهج التوازن في العلاقات الدولية: من دعائه جورج ليسكا Liska Georges ، يحلل العلاقات الدولية في إطار التوازن الديناميكي وليس الستاتيكي، يأخذ بالواقع وكذا ديناميكيته أي حالة الاستقرار النسبي المؤقت الذي قد يحتل تحت تأثير بعض العوامل ممهدا الطريق لظهور توازن مؤقت جديد.

-منهج اتخاذ القرار: تهتم هذه المقارنة بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تخيط بصانعي السياسة الخارجية عند إصدار قرارات معينة، تأخذ بذه المقاربة برأي ريتشارد سنايدر Snyder ، موضوع الدوافع Motivation ، تتابع المراحل Sequention ، الأطراف المتفاعلة في بيئة قرارية Decisional ... setting الخ.

-منهج المباريات: يعد من أكثر الأساليب المتطورة والمستخدمة في مجال التحليل النظري للعلاقات الدولية، يقوم على تصور أزمات دولية، حقيقة أو وهمية، وإسناد أدوار معينة ومحددة لعدد من الأطراف التي تقوم بتحليل كافة أبعاد الأزمنة وخلق نطاق واسع من البدائل الصالحة لحلها.

ثانيا: موضوع علم العلاقات الدولية:

بخصوص تناول موضوع Subject العلاقات الدولية يمكن التطرق لفكرتين أساسيتين هما : قابلية كافة مجالات الحياة الاجتماعية للاندماج في العلاقات الدولية، والسلطة هي الموضوع المفضل لعلم العلاقات الدولية.

➤ قابلية كافة مجالات الحياة الاجتماعية للاندماج في العلاقات الدولية:

تعود أصول العلاقات الدولية كنسق تفاعلي اجتماعي وسياسي إلى عصور قديمة مع بروز أولى الخلايا الاجتماعية للدول، كسبيل لتأمين محيطها وضمان بقائها وتلبية حاجياتها المختلفة..فقد أقامت الحضارات القديمة (حضارات ما بين النهرين، والحضارة الفرعونية، والحضارة الإغريقية، والحضارة الرومانية، والحضارة الإسلامية) ..علاقات مع محيطها

الخارجي في مجالات مختلفة سواء تعلق الأمر بفترات الحرب (اعتماد قاعدة الإعلان عن الحرب وعدم استهداف بعض الأماكن الدينية)..أو السلم (نسج علاقات تجارية، تبادل الوفود الدبلوماسية، واعتماد آلية التحكيم في تسوية الصراعات والمنازعات).. وبنهاية القرن التاسع عشر لم تعد الانشغالات الأمنية هي الأساس للعلاقات الدولية، وبرزت فكرة محورية مفادها أن التضامن بين الأفراد الدول (هو القاعدة)، في وضع بنيات العلاقات الدولية وتحويلها بفضل تواجد المؤسسات الجماعية الدائمة (المنظمات الدولية)، وذلك عبر إتباع أهداف تعاونية، وتوحيديّة داخل المجموعات الدولية.

➤ السلطة هي الموضوع المفضل لعلم العلاقات الدولية:

ساهمت العلاقات الدولية في دراسة ظواهر السلطة في المجتمع الدولي؛ حيث أن الموضوع هو نفسه في علم السياسة واختلف فقط المجال الجغرافي. وظلت الدول متحكمة وممارسة للسلطة السياسية.

ثالثاً: علم العلاقات الدولية والعلوم الأخرى:

يتميز علم العلاقات الدولية بصلة وثيقة بعلوم أخرى على سبيل المثال لا الحصر علم السياسة، القانون الدولي، التاريخ الدبلوماسي، الدبلوماسية والسياسة الخارجية، وقد تم اختيار هذه العلوم لصلتها الوثيقة بعلم العلاقات الدولية بل أنها تختلط به أو تشابهه، كما أنها تسبب لبسا لدى الباحث الذي يخطو أولى خطواته في هذا المجال.

1- علم العلاقات الدولية وعلم السياسة:

ان علمي السياسة و العلاقات الدولية علمان يتناولان وجهين لواقع واحد، هو " المجتمع السياسي فبينما يتناول علم السياسة المجتمع السياسي في ذاته، يتناول علم العلاقات الدولية علاقات ما بين المجتمعات السياسية السياسية المتعددة، بهذا يصبح علم العلاقات الدولية بمثابة فرع من علم السياسة، بمعنى اخر انه اذا كان علم السياسة يتناول من ظاهرة السلطة والحكم في الدولة موضوعا أساسيا لدراسته، فإن العلاقات الدولية تهتم بدراسة السلطة في إطار المجتمع الدولي الذي يضم مجموع الدول التي تكونه، وهو ما يدفع أغلب منظري ودارسي العلاقات الدولية إلى الإقرار بأنها امتداد للعلوم السياسية، وبالتالي فرع من فروعها.

2-العلاقات الدولية والقانون الدولي العام:

إن تطور العلاقات والروابط بين الأفراد والجماعات والدول تاريخيا كان مصاحبا لتطور الأعراف وقواعد ومبادئ كان الغرض منها تنظيم تلك العلاقات، بمعنى آخر أن علم القانون الدولي قد ظهر كأداة من أجل تنظيم العلاقات بين الدول، لذلك يعد المجتمع الدولي المجال الأساسي لعمل القانون الدولي، والعلاقات الدولية هنا تعد العلاقات المنظمة والتي تقوم على قاعدة القانون الدولي وأساسه¹.

لا يجوز أبدا الخلط بين القانون الدولي والعلاقات الدولية، فالقانون الدولي هو علم قوانين وليس علم وقائع، ومهمة القانون هي تحديد القواعد المطبقة على أطراف اللعبة الدولية وتفسيرها والتحقق من احترامها، كما أن القانون الدولي يوجد في بداية ونهاية العلاقات الدولية، فهو يأتي في البداية لأن قواعده تحدد الشروط القانونية التي يجب أن تتم وفقا لها العلاقات الدولية، فهو يضع المبادئ والقواعد التي تحدد لأطراف العلاقات الدولية خطوط سيرها (مثلا كيف تعقد المعاهدات -مبادئ المساواة أو عدم التدخل)...، كما أنه يأتي في نهاية العلاقات الدولية، وذلك لأنه في إطار قانوني (يتمثل في اتفاق دولي أو قرار دولي) يتم إيجاد الحلول للمشاكل الدولية المطروحة (حدوث نزاع واللجوء إلى القضاء أو التحكيم²).

3-العلاقات الدولية والتاريخ الدبلوماسي:

إن التاريخ يفسر الوقائع التي حدثت في الماضي و تحدث في الحاضر و يسجلها، انه يساهم بذلك في فهم القضايا الدولية المعاصرة و يدرك أهمية التعاون بين الشعوب، لذلك و جب الربط بين التاريخ السياسي و العلاقات الدولية لكونهما يشتركان معا في تناول العلاقات بين الدول، و لكون العلاقات الدولية تعتمد كثيرا على التاريخ لتتمكن من فهم أحداث الحاضر واستخراج القواعد التي تتحكم في الظواهر الدولية، اذن يتشارك التاريخ الدبلوماسي و علم العلاقات الدولية في مجال واحد و هو العلاقات بين الدول، بفرق ان الاول يتناول تاريخ الاحداث هذه العلاقات، اي انه يقوم بتسجيل الاحداث المحسوسة، بينما يسعى الثاني علم

¹- أنور محمد فرج: نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 70.

²- منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 16.

العلاقات الدولية الى الفهم الشامل لأحداث الواقع الدولي دون العناية بكل حدث بذاته.

4-العلاقات الدولية والدبلوماسية:

الدبلوماسية كلمة يونانية الأصل، وهي مشتقة من اسم دبلوما *diplôma* وكانت تعني الوثيقة التي تصدر عن أصحاب *diplôme* المأخوذة من الفعل السلطة والرؤساء السياسيين للمدن وتمنح حاملها امتيازات معينة، وقد استخدمها العلاقات الدولية و الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي الرومان فيما بعد للإشارة إلى الوثيقة المطلوبة أو المكاتب التي تطوى، حيث كانت الوثائق الرسمية لديهم تتسخ على ألواح معدنية تطوى بشكل خاص، وتعطي بعض الامتيازات لمن يحملها مثل جواز السفر أو الاتفاقيات التي كانت تعقد لترتيب العلاقات مع الجاليات أو الجماعات الأجنبية الأخرى¹.

الدبلوماسية في معناها الشامل هي العملية الكاملة التي تقيم عبرها الدول علاقاتها الخارجية، إنها وسيلة الحلفاء للتعاون، ووسيلة الخصوم لحل النزاعات دون اللجوء إلى القوة، فالدول تتواصل وتساوم وتؤثر إحداها في الأخرى وتحل خلافاتها بواسطة الدبلوماسية² وتتخذ تعريفاً بسيطاً باعتبارها " الطريقة التي تدار بها العلاقات الدولية"، ويعطي أحد التعريفات أهمية خاصة للدبلوماسية ودورها فهي " خط الدفاع الأول"، وهي " الفن والعلم الذي تحاول به الدولة تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية وتفادي الصراع المسلح"، وبهذا المعنى يمكن القول " أن الدبلوماسية تنتهي حين تبدأ الحرب، وتبدأ حيث تنتهي "وبهذا المعنى أيضاً فإن " الدبلوماسية والإستراتيجية هما جوانب مكملة لهذه السياسة وهي فن إدارة العلاقات مع دول أخرى لإنماء المصلحة الوطنية".

5-العلاقات الدولية والسياسة الخارجية:

¹ - عبد الفتاح علي الرشدان ومحمد خليل الموسى، "أصول العلاقات الدبلوماسية والفتصلية"، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005، ط 1)، ص 15.

² - مارتن غريفش وتيري أوكالاها: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ط 1)، ص 203.

إن التعرض لطبيعة العلاقة بين علم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، يقتضي التنبيه إلى التمييز المستقر عند الأنجلوساكسون بين مدلولي لفظتي policy-politics - وذلك لأن لهذا التمييز دورا مهما في تحديد تلك العلاقات، لأن علم العلاقات الدولية politics يعنى بتفسير الظواهر الدولية ومن تم بالكشف عن الحقيقة الكامنة فيها فحسب، بينما تقع السياسات الخارجية policy باعتبارها برنامج للعمل - في مجال الفن .ولا يغير من طبيعتها أن يفيدوا واضعوها من علمهم بحقيقة الواقع الذي تعمل فيه هذه البرامج¹.

السياسة الخارجية هي: "مجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول أخرى أو أطراف دولية أخرى" ويقصرها البعض على العلاقات السياسية بين الدول ونستنتج من ذلك، أن السياسة الخارجية لدولة ما علاقاتها مع دول أخرى، فدراسة السياسة الخارجية تقتصر على ظاهرة القرار السياسي للدول الخاص بعلاقاتها الخارجية وتعاونها الدولي دون أن تشمل العلاقات الدولية بكاملها².

ويعرفها "مارسيل ميرل" بأنها "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي مشاكل تطرح ما وراء الحدود". ومن هذا التعريف يتضح بأن السياسة الخارجية هي قرارات وأفعال، فهي قرارات لأنها جزء من النشاط الحكومي الموجه إلى الخارج، وأفعال لأنها تعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود³.

وباختصار لا يمكن اعتبار السياسة الخارجية كمرادف للعلاقات الدولية لأن هذا المصطلح يخص فقط السياسة الخارجية لدولة واحدة بينما مصطلح العلاقات الدولية أعم وأشمل⁴.

رابعا: استقلالية علم العلاقات الدولية:

بعد أن تطرقنا في الفقرة السابقة إلى علاقة علم العلاقات الدولية بعلوم أخرى (لدبلوماسية، القانون الدولي والسياسة الخارجية) فإننا سنتناول في هذه الفقرة إشكالية استقلالية علم العلاقات

¹ - أنور محمد فرج: نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 65.

² - منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص 17.

³ - سعد حقي توفيق: "مبادئ العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 15.

⁴ - منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص 17.

الدولية من عدمها وما يصاحبها من وجهات نظر متضاربة، فهناك من يرى أن علم العلاقات الدولية هو علم مستقل قائم بذاته وهناك من يرى أنه فرع من أحد العلوم الأخرى وفي مقدمتها العلوم السياسية وعلم الاجتماع.

1-العلاقات الدولية كفرع من العلوم السياسية:

يرى ريمون بلاتيج R.Plating: أن العلاقات الدولية ما هي إلا ملحق لعلم السياسة بالإضافة إلى ذلك، فإن علماء السياسة الذين اجتمعوا في دار اليونسكو في باريس في أبريل 1648، لتحديد موضوعات علم السياسة، كان إقرارهم هو أن العلاقات الدولية هي إحدى موضوعات هذا العلم، وهي تشمل بدورها السياسة الدولية، التنظيم الدولي، والقانون الدولي، وخلال الاجتماع الدولي الذي تضمنته منظمة اليونسكو في إنجلترا عام 1952 م، اتفقوا على اعتبار العلاقات الدولية جزءا من مادة علم السياسة، ويرى رواد هذا الاتجاه إن علم العلاقات الدولية ينتمي إلى مجموعة (علوم سياسية) أي العلوم التي تعنى بالظواهر السياسية، ذلك بأنه يشارك هذه العلوم مادتها الرئيسية، والتي تمثل في السلطة السياسية، فعلم السياسة يختص بظاهرة السلطة السياسية في الداخل، بينما يختص علم العلاقات الدولية بتحليل علاقات السلطات القومية فيما بينها باعتبارها علاقات قوى، لكن وكما يقول "ستاتلي هوفمان": "إن ما يميز علم السياسة عن علم العلاقات الدولية هو التركيز على مفهوم السلطة، ولكن المجتمع الدولي يختلف عن المجتمع السياسي للدولة، من حيث أن الأول هو مجتمع غير منظم - غير مركزي - بينما الثاني هو بطبيعته مركزي ومنظم بسبب سلطة الدولة¹ .

ويرجع الكثير من العلماء والباحثين في المجال ارتباط العلاقات الدولية بعلم السياسة، إلى فترة تألق المدرسة الواقعية، إذا كانت تفهم كعلاقات بين الدول أو تفاعلات السياسات الخارجية للحكومات، ويستخدم الكثير من الأنجلوساكسون مصطلح السياسة الدولية بدلا من العلاقات الدولية.

2-العلاقات الدولية كفرع من علم الاجتماع :

هناك مجموعة أخرى من المختصين يعتبرون العلاقات الدولية فرعا لعلم الاجتماع،

¹ - أنور محمد فرج: "نظرية الواقعية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 77.

يعرف شوارز نبيرخ schwarzen berger العلاقات الدولية بأنها فرع من علم الاجتماع الذي يدرس المجتمع الدولي، ويقول "مارسيل ميرل M.Merle "إن المنهج السوسبيولوجي، والذي ينطوي بالضرورة على قدر من التجريد، هو وحده الكفيل برصد أكبر عدد من الظواهر و إبرازه أكثرها دلالة وإدراك التفاعلات التي تحدد مصير المجتمع الإنساني¹."

تبعاً لهذا الرأي إن الولوج إلى عالم العلاقات الدولية من باب علم الاجتماع يمكن أن يلقي بأضواء جديدة على طبيعة هذه العلاقات ويبرز جانباً من سماتها التي يمكن أن تكون قد غابت عن نظر المتخصصين الآخرين. ويتساءل "ميرل" ويقول: "لا نستطيع حقيقة أن نفهم لماذا يتعين على العلم الذي يعالج قضايا المجتمع أن يتوقف عند حدود الدول ويحرم على نفسه اجتياز تلك الحدود في محاولة لفهم العلاقات الاجتماعية التي تدور على مستوى الكون"، هذا الاتجاه لفت نظر الباحثين إلى أمرين: الأول هو ضرورة الإلمام بالحد الأدنى من المعرفة في مجالات العلوم الاجتماعية الأخرى، والثاني هو ضرورة الاهتمام بتتبع أنشطة الفاعلين الدوليين من غير الحكومات، وبسبب هذا الاهتمام هو أن كثير من المؤلفين الذين انطلقوا من مفهوم سوسبيولوجي للعلاقات الدولية وقلة منهم من يعتبرها فرعاً من علم الاجتماع، يعتبرون أن العلاقات الدولية هي علم المجتمع الدولي، ولهذا تتطلب طرحاً سوسبيولوجياً فهو الذي يحدد طبيعتها كمادة علمية. العلاقات الدولية تختلف عن علم الاجتماع بمفهومه الضيق أن دراسة المجتمعات المتكاملة سياسياً إلا أنها متلاقية معه بمفهومه الواسع الشامل من حيث أنها سوسبيولوجيا دولية مستقلة، ويجب الانتباه إلى أنه في الآونة الأخيرة ظهرت دراسات متعددة تنطلق من منظور "علم الاجتماع التاريخي" لدراسة العلاقات الدولية².

➤ العلاقات الدولية كعلم مستقل:

هناك جدال بين المختصين بشأن إيجابيات وسلبيات استقلالية علم العلاقات الدولية، فإذا كان غرض دعاة الاستقلالية الانفراد في حل معرفتهم وإرساء ضوابطه وأبعاده ومهامه ومستقبله من الناحية العلمية، فإنه من وجهة نظر المناوئين لهم أن الحكم السريع على جهودهم

¹- أنور محمد فرج: "نظرية الواقعية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 78.

²- نفس المرجع، ص 78.

بالفلاح ربما يكون سابقا لأوانه، فالاعتراض الأساسي على النزوع نحو الحداثة والعلمية والتحليلية والسلوكية وصولاً إلى الاستقلالية، هو أن أنصار الاستقلالية لم يحسموا القضايا الجوهرية، فالأسئلة الكبيرة مازالت تنتظر الجواب الواضح الدقيق المجمع عليه على الأقل بحدود الإجماع المعقول في حقل العلاقات الدولية.¹

إن وجود حقل مستقل في العلاقات الدولية يتطلب جملة من الأمور منها:

- يرتبط قيام حقل معرفة معين بتطور النظرية في ذلك الحقل

- إن وجود حقل مستقل في أي علم من العلوم يرتبط بوجود طرق بحث علمي.

- يتطلب التقصي العلمي توضيحات لمعاني عدد من المصطلحات فمن بين المصاعب التي

يعاني منها دارسوا العلاقات الدولية هو الغموض في استخدام المصطلحات.

إن ما يشجع على استقلالية حقل العلاقات الدولية مجموعة من العوامل منها:

- إن الدراسات المعاصرة في العلاقات الدولية اتجهت للبحث عن السببية

أكثر من البحث عن العوامل القانونية.

- في العلاقات الدولية هناك نوع من المحاباة نحو ما يمكن أن نطلق عليه بـ "العلوم

الاجتماعية السلوكية" وهي حقل من شأنها أن تعمل على تقديم فهم شامل.

- إن توجه حقول المعرفة الأخرى نحو الاستقلالية كان دافعا لعشرات الباحثين والدارسين للنزوع

نحو الاستقلالية في حقل العلاقات الدولية.

- إن تحول العلوم الأخرى إلى اتجاهات حديثة في دراسات دفع المتخصصين في العلاقات

الدولية إلى تحديث موضوعاتهم والسعي نحو الاستقلالية.²

خلاصة لما سبق يمكن القول إن علم العلاقات الدولية تكون له حقا دراسيا مستقلا عن

العلوم الأخرى، إلا أن استقلاله لا يعني انعدام العلاقات بينه وبين العلوم الأخرى خاصة العلوم

الأكثر تداخلا معه مثل: التاريخ والاقتصاد والقانون وعلم النفس والجغرافيا السياسية... إلخ. وأن

العلاقات الدولية بوصفها حقا بحثيا مستقلا لا زالت غير مستقرة وتتنافس فيها برامج البحوث

¹ - كاظم هاشم نعمة: "العلاقات الدولية"، (الجزء 1، بغداد مؤسسة دار الكتب 1979 م)، ص 4.

² - أنور محمد فرج: "نظرية الواقعية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 81.

والإستراتيجيات وتتعايش وتتداخل، وعلى الرغم من ذلك يبقى الافتراض أنه في مقدور حقل العلاقات الدولية تحقيق فوائد جمة نتيجة للمحاولات الجدية لتطوير المناهج والنظريات والبحوث الإستراتيجية وجعلها أكثر فائدة من ذي قبل¹.

المحور الثالث: الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية: طبيعة ودور الأطراف الدولية

أولاً: الدول كأطراف متميزة وأساسية في النظام الدولي

رغم كل التحولات والتطورات التي عرفها المجتمع الدولي، ببروز أطراف دولية أخرى فإن الدولة ظلت ولازالت الطرف الرئيسي في العلاقات الدولية، وظلت ولازالت من أهم الوحدات المكونة للمجتمع الدولي. فعلى الرغم من ظهور أطراف أخرى فقد حافظت الدول على دورها البارز في العلاقات الدولية كفاعل أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، فلا يمكننا أن نتخيل مجتمع دولي وعلاقات دولية بدون وجود الدول التي تشكل حجر الزاوية بالنسبة لهذا المجال.

1-نشأة وتطور الدولة:

عندما بدأ الفقيه الإنجليزي هينسلي Hinsley في بحث موضوع أصل الدولة في كتابه المشهور "Sovereignty" وصف الدولة بأنها ضرب من خيال الفلاسفة "fiction of the philosophes"، وذلك كمقدمة لمناورة فقهية لعرض بعض التي تناولت هذا الموضوع.² وقد تبني المفكرون عدة مذاهب ونظريات محاولة منهم لتفسير وبيان نشأة الدولة وسنعرض هذا بإيجاز، ومن أبرز تلك النظريات نجد:

-نظرية القوة: تقوم هذه النظرية على أساس الصراع المادي بين الأفراد والجماعات منذ الأزل، وقد أدى إلى تشوب الحروب باستخدام القوة والعنف من أجل تحقيق المصالح الذاتية للحكام أو الجماعات، وكانت النتيجة انتصار البعض واندحار البعض الآخر، وسيطرة الأقوياء على الضعفاء والتحكم بهم، بمعنى إقامة السلطة والدولة، وفعلاً فإن الكثير من النزاعات الفردية والاجتماعية انتهت إلى حكم القوي للضعيف واستغلاله لمصلحته، وقد تبني بعض المفكرين هذه النظرية. وفي الحقيقة إن القوة العسكرية أو القتال أو الحرب ليست وحدها سبباً من أسباب

¹- أنور محمد فرج: "نظرية الواقعية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 81

² Dario Battistella, Théories des Relations Internationales. Paris: SciencePo, 4ème ed, 2012. p 43.

نشأة الدولة، وإنما القوة بالمعنى السلمي أيضا، كالقوة الاقتصادية التي جعلت من الأغنياء حكاما على الفقراء، أو القوة الدينية أي العقيدة التي أذعن لها الأفراد إيمانا أو خوفا، أو القدرة السياسية والحنكة والدهاء السياسي¹.

-نظريات العقدية: رجح الكثير من الفقهاء نشأة الدولة والسلطة فيها إلى عنصر الشعب نزولا على مقتضيات المبدأ الديمقراطي الذي بزغ مع بدايات عصر النهضة في أوروبا وتدور هذه النظريات الديمقراطية المفسرة لنشأة الدولة حول فكرة التعاقد أو "العقد الاجتماعي" أو "الاتفاق الاجتماعي"، وترى هذه النظريات أن أفراد الشعب أجمعوا على قيام الدولة من خلال عقد اتفاقات بين مجموعة الأفراد و(الحكام) مع أفراد الشعب (المحكومين) حيث يتقبل الشعب حكم الدولة مقابل تلبيتها حاجيات الناس الأمنية وتنسيق علاقاتهم مع بعض ولقد نادى بهذه النظريات بعض المفكرين السياسيين مثل توماس هوبز وجون لوك وجون جاك روسو، ولكن اختلفت فيما بينها من ثلاث نواحي من حيث وصف حالة الإنسان الفطرية السابقة على العقد، ومن حيث تحديد أطراف العقد وأخيرا من حيث تحديد مضمون هذا العقد ونتائجه².

-نظرية تطور الأسرة: تقوم هذه النظرية إلى إرجاع أصل الدولة إلى الأسرة، وأساس سلطة الحاكم إلى السلطة الأبوية المتمثلة في رب الأسرة. فأصل الدولة طبقا لهذه النظرية هي الأسرة التي تعتبر الخلية الأولى للدولة. هذه الأسرة تطورت فتكونت عشيرة، ثم اتسعت العشيرة وزاد عددها فاحتلت بقعة معينة من الأرض لتسكنها، فأصبحت قبيلة ومن مجموع القبائل وتكونت القرية. ويتجمع القرى ظهرت المدينة ومن انضمامها إلى مدن أخرى تكونت الدولة³.

ومن أهم الانتقادات التي وجهت إلى النظرية تطور الأسرة واعتبارها اللبنة الأساسية لنشأة الدولة، هو محاولة تفسير علاقة السلطة بالدولة بتلك التي تربط رب الأسرة، حيث أن هذه الأخيرة تتميز بال شخصية وتغنى بوفاء رب الأسرة، أما السلطة فهي مجردة عن من يمارسها وهو

¹- قحطان أحمد الحمداني: "المدخل إلى العلوم السياسية"، (عمان: دار الثقافة الطبعة الأولى، 2012)، ص 128.

²- حسام مرسى، مدخل العلوم السياسية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2012، ط 1)، ص 123.

³- نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية، (الأردن: دار الثقافة، 1999، ط 1)، ص 41.

الحاكم والتي لا تنتهي بزواله .فهي دائمة ومنفصلة عنه.¹

-نظرية الحق الإلهي المباشر: يعتقد أصحاب هذه النظرية أن نشأة الدولة تعود إلى الله تعالى، وإن الإنسان ليس عاملاً أساسياً في نشأتها وأن الإله هو الذي اختار لها حكاماً ليدبروا شؤونها حيث يستمدون سلطانهم من الله مباشرة وهو مصدر كل سلطة على الأرض وأن الشعب لا يملك منحهم سلطة الحكم. فإن هؤلاء الحكام يكونوا غير مسؤولين عن تصرفاتهم أمام الله وحده الذي اصطفاهم وعهد إليهم بالسلطة، وليس لهؤلاء الرعايا إلا الالتزام بطاعتهم، وهو التزام ديني يكون على أن عصيان الحاكم هو عصيان لإرادة الرب، وهي معصية لا تستوجب العقاب في الدنيا فحسب بل إنها تستلزم العقاب الديني كذلك².

-نظرية الحق غير المباشر: مفادها أن الله لا يتدخل بإرادته المباشرة في اختيار الحكام وتحديد سلطاتهم وطريق ممارس وإنما يقوم بالتوجيه فقط بحيث يختار أفراد الشعب بأنفسهم نظام الحكم الذي يقبلونه والحاكم الذي يرتضونه ويقبلون الخضوع لإرادته، وذلك بمباركة الكنيسة التي تمثل المسيحية والشعب المسيحي.³

2-تعريف الدولة: إن تعريف الدولة قد أثار الكثير من الخلافات بين فقهاء كل من القانون الدولي والقانون الداخلي، ويرجع السبب في هذه الخلافات إلى الغموض والالتباس الذي يحيط بمفهوم الدولة ذاتها، فالدولة ظاهرة متعددة الصور والعناصر، كما أن غالبية التعاريف التي وضعت للدولة تقتصر على ذكر بعض الصور والعناصر للدولة دون ذكر البعض الآخر فالفقيه ترايتشكة Treitschke يرى بأن الدولة هي عبارة عن شعب منظم، والفقيه بلنتشي Bluntschli عرفها بأنها التي تشعر الأفراد بوجود الدولة، كما عرفها الدكتور علي صادق أبوهيف هي مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة، أما الدكتور عزيز شكري فاعتبر أن الدولة هي مؤسسة سياسية وقانونية تقوم حين يقطن مجموعة من الناس بصفة دائمة في إقليم معين ويخضعون لسلطة عليا تمارس

¹- نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص 61.

²- حسام مرسى، مدخل العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 46.

³- نفس المرجع، ص 47.

سيادتها عليهم، وعرفها الدكتور محمد الدقاق بأنها تجمع بشري على وجه الدوام بنية الاستقرار فوق إقليم معين، وتقوم بينهم سلطة سياسية تتولى تنظيم العلاقات داخل هذا المجتمع، كما تتولى تمثله في مواجهة الآخرين وهناك من يعلن أن الدولة جمعية ضمن جمعيات أخرى من خلال القانون الذي نودي به من قبل الحكومة التي تملك قوة سياسية بمقتضاها ترى دعائم النظام في الجماعة المقيمة في حدود الدولة وهي أيضا مؤسسة لأنها مؤسسة سياسية تميزها عن المؤسسات الفرعية الأخرى التي تتفرع عنها مثل الحكومة والأحزاب والجماعات السياسية، الدولة هي مجموعة من المواطنين الذين يستغلون إقليما مستقلا عن أي سلطان خارجي ويقوم عليه نظام سياسي له حق الطاعة أو على الأقل طاعة الأغلبية، كما أنها مجموعة من البشر تم تنظيمهم سياسيا في إطار حكومة مستقلة، ويعشون على أرض محددة¹.

لقد عرف الفقيه الفرنسي كاري دي ماليرج Carre de Malber الدولة بأنها مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص، يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليا تتمتع بالأمر والإكراه، وهو تعريف متقاربا من تعريف كل من ج. جيكل G.Gicquel واندلريه موريو A Mouriou حيث يعرفان الدولة بأنها: " جماعة إنسانية مستقرة داخل إقليم معين، تحتكر سلطة الإكراه المادي، في حين الفقيه الانجليزي هنسلي Hinsley يعرف الدولة بأنها " مؤسسة سياسية يرتبط الأفراد من خلال تنظيمات متطورة " أما الفقيه الفرنسي بارثلمي Barthelemy فيعرف الدولة بأنها " مجتمع منظم يخضع لسلطة سياسية ويرتبط بإقليم معين"، أما الأستاذ الدكتور محسن خليل، فإنه يعرف الدولة بأنها جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار، إقليما جغرافيا معينا، وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسها.²

¹ - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، أسس ومجالات العلوم السياسية، (الإسكندرية: الإسكندرية للكتاب، 2012، ط 1)، ص 39.

² - نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص 39.

أما العميد سليمان الطماوي، فيعرف الدولة بأنها "مجموع كبير من الناس يقطن على وجه الاستقرار إقليمياً معيناً ويتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال السياسي"¹.

إن كلمة دولة هي حديثة الاستعمال نسبياً، فلم تعرف في أوروبا قبل عصر النهضة، وقد استخدمت منذ القرن السابع عشر، التعبير عن الكيان الذي يشكل في أن معاً، إطاراً أو ركيزة للسلطة السياسية. وقدما عبر الإغريق عن المدينة - الدولة بكلمة Polis وعبر الرومان عن طريق الجمهورية بكلمة Civitas أو Respublica، أما اليوم فكلمة الجمهورية لا تعني ما كانت تعنيه عند الرومان فهي ليست مرادفة للدولة، إنما تعبر عن النظام السياسي المرتكز على مبادئ مناقضة للنظام الملكي. وجدير بالذكر أن ميكافلي هو أحد الأوائل الذين استعملوا كلمة دولة بمعناها الحديث، في كتابه الأمير عام 1515.²

3- خصائص الدولة: تتميز الدولة بعدد من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- حق البقاء : Self préservation أي حرية الدولة في اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لضمان بقائها واستمرارها، كعقد الإتفاقيات الدولية والإنضمام إلى المنظمات والأحلاف الدولية، واتخاذ الإجراءات العسكرية إذا ما تمّ الإعتداء عليها، حيث أن حق البقاء يتماشى أيضاً مع حق الدفاع الشرعي عن النفس.

- الإستقلال : Independence وهو حق ثابت للدولة بموجب سيادتها، على الرغم من بعض القيود التي قد تعترضها في المجال الخارجي (قواعد القانون الدولي مثلاً).

- حق المساواة : Equality وهو تحصيل حاصل لحقي السيادة والإستقلال وفق ما نصت عليه مختلف المواثيق الدولية، على رأسها ميثاق الأمم المتحدة.

وكما تتمتع الدولة بمجموعة من الحقوق المتميزة، تقع على عاتقها مجموعة من الواجبات تتمثل أساساً في المبادئ المنشئة للمجتمع الدولي (التي هي ضمان العيش المشترك بثُ الدك).

4- أركان الدولة:

¹- نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص 15.

²- عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، (بيروت: دار النضال، 1989، ط 2)، ص 173.

أ-المقومات المادية للدولة: رغم الخلاف الواضح بين التعريفات الفقه للدولة، فإن يكاد يكون اتفاق على عناصر وأركان الدولة وهي: السكان، الإقليم، الحكومة، والسيادة: وقد اتفق الفقه الدولي أيضا على اجتماع هذه العناصر لقيام الدولة وقد استقر هذا المبدأ في القضاء الدولي أيضا.

➤ الإقليم:

يشكل الإقليم ذلك الحيز الجغرافي الذي تمارس فيه الدولة سلطتها الشاملة (الإكراه)..وسلطتها الاستثنائية (استثناء أجهزة الدولة وحدها بهاته السلطة .وتتخصر هذه الصلاحيات داخل حدود تتوقف عندها صلاحيات الحكومة، على اعتبار أنه خارج هذه الحدود، فإنها تصطدم بسيادة دول أخرى.

وقيام الدول لا يرتبط بشساعة الإقليم وامتداده، بل يرتهن بوجوده أصلا، إذ هناك عديد من الدول، التي لا تتجاوز مساحتها الجغرافية مجموعة أميال من الكيلومترات كما هو حال (لوكسمبورغ، الفاتيكان) في الوقت الذي تفوق لدى دول أخرى ملايين الأميال كما هو حال (الاتحاد السوفياتي سابقا، وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، الصين).

والإقليم باعتباره ركنا ضروريا لتكوين الدولة، يستلزم أن يكون محددًا بشكل واضح ومعترف به، سواء على مستوى اليابسة أو على صعيد البحر، دون أن يشترط فيه أن يكون متصلا، إذ هناك دول كثيرة لا تمتلك إقليمًا جغرافيا متصلا كما هو حال بريطانيا، اليابان، أو اندونيسيا المكونة من آلاف الجزر ، وإذا كانت صفات الإقليم في مفهوم الدولة الحديثة تتحدد في وجود رقعة من اليابسة ليس بالضرورة أن تكون متصلة،، سواء أكانت أرضا متصلة كأر النمسا أم منفصلة كعمان، وسواء أكانت أرضا وبحرا كفرنسا، وقد يتكون الإقليم من مجموعة جزر صغيرة وكبيرة كبريطانيا، أو جزر متباعدة أو أر منفصلة بينها بحار ودول كباكستان سابقا¹. لكن ثابتة ومعروفة الحدود، يجب علينا أن نوضح هنا أن الدول تمارس سيادتها على إقليمها الذي يشمل الأجزاء الآتية:

¹ - قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، مرجع سابق، ص: 161

-الإقليم الأرضي: ويشمل الجزء أو الأجزاء التي تحتلها أو تقوم عليها الدولة من السطح اليابس في الكرة الأرضية وكل ما يقع تحت هذا السطح إلى ما لا نهاية¹.

-الإقليم البحري: ويشمل جزءا متاخما لشواطئ الدولة يبدأ أساسا من خط الأساس لقياس البحر الإقليمي وينتهي بالخط الموازي لخط الأساس أو خطوط الأساس عر يختلف من دولة إلى أخرى ولكن المستقر عليه عرفا لأن عر البحر الإقليمي يجب ألا يزيد عن 12 (اثني عشر) ميلا بحريا.

-الإقليم الجوي والفضائي: ويشمل ذلك الجزء من الفضاء الجوي الذي يعلو إقليم الدولة الأرضي والنهري والبحري، ويمتد الفضاء الجوي أو الإقليم الجوي والفضائي إلى الأعلى إلى ما لا نهاية بحسب النظرية التقليدية في سيادة الدولة على إقليمها الجوي والفضائي، وان كانت هذه النظرية قد أخذت كثيرا من النقص بعد ظهور الاكتشافات الفضائية في سيادة الدولة على إقليمها الجوي والفضائي².

➤ السكان (الشعب):

لا يمكن للدولة أن توجد بدون أن يتم تجسيدها من قبل مجموعة بشرية، فإن الشعب يمثل بالضرورة عنصرا أساسيا للدولة. ونقصد بالشعب هنا مجموع السكان من الجنسين المقيمين في مجتمع والشعب هو مجموعة من الأفراد المتكونة من الجنسين معا، وتقيم بصفة دائمة في إقليم معين وتخضع لسلطان دولة معينة وتتمتع بحمايتها.

ويقسم السكان الذين يعيشون في الدولة إلى فئتين: فئة المواطنين وفئة الأجانب فالمواطن هو الشخص الذي يرتبط بالدولة برابط قانوني هو الجنسية، فالمواطنون هم الأعضاء المشاركون بالمجتمع السياسي الذي يكون الدولة. أما الأجانب فهم مواطنو الدول الأخرى المقيمون في دولة غير الدولة التي يحملون جنسيتها. والأجنبي الم وجود في إقليم دولة ما يخضع لسلطانها، وهناك قواعد قانونية تنظم معاملة الأجانب، كما أن هؤلاء يستفيدون من حماية الدول التي ينتسبون إليها إضافة إلى المواطنين والأجانب، هناك الأشخاص الذين لا يحملون أي جنسية

¹- جميل محمد حسين، دراسات في القانون الدولي العام، الكتاب الثاني، جامعة بنها (2008-2009)، ص 13.

²- نفس المرجع أعلاه، ص: 12

Les apatrides، وبالتالي لا يتمتعون بحماية حقيقية لأنهم لا ينتسبون قانونيا لأي دولة .
والأشخاص الذين يحملون جنسيتين Les doubles Nationaus، وهم يتمتعون بحماية مزدوجة، أي
بحماية الدولتين اللتين ينتسبون إليهما¹ .

لا يشترط عدد معين لأفراد الشعب، فالدولة كما تقوم بمئات الملايين كما هو الحال في
الولايات المتحدة الأمريكية والهند والصين على سبيل المثال .تقوم أيضا على بضع عشرات من
الآلاف كما في جزر القمر والبحرين مالطا على سبيل المثال لا الحصر.

➤ السلطة السياسية (الحكومة):

وهي الركن الثالث للدولة ويقصد بها السلطة أو الهيئة الحاكمة التي تتولى إدارة البلاد
والإشراف على الأمور، وتنظم العلاقات مع الشعب، واستغلال ثروات البلاد وتنظم اقتصادها
وادارة سياستها الخارجية وحماية الوطن من العدوان الخارجي، وتحقيق الأمن الاستقرار، ومنع
الاعتداء، وتنفيذ القوانين والأنظمة النافذة بما يكفل سير الحياة بشكل طبيعي، وتحقيق السعادة
والرفاهية لجميع الأفراد² والسلطة السياسية، أو الهيئة الحاكمة هي أهم عناصر تكوين الدولة،
الأمر الذي دفع بع الفقه إلى تعريف الدولة بها .وبالتالي قوله بأن (الدولة تنظم لسلطة القصر
وهي عنوان السلطة المطلقة³).

يعرف ماكس فيبر Max weber السلطة السياسية باعتبارها " :الهيمنة التي يمارسها شخص أو
مجموعة من الناس في المجتمع، من أجل تنظيمه .ويتم ضمان تماسك المشروع السياسي من
خلال قوة سياسية تقود هذا العمل .ويمكن أن يتم هذا التحكم ضد الإرادة الشعبية (الدكتاتورية)
أو باسم الشعب، أي من قبل الناس (الديمقراطية).

تتألف الحكومة من شخص أو أكثر يمثلون الشعب ويحكمون طبقا للقانون والبلاد، ونظرا لأن
كل الدول تدير شؤونها الخارجية عن طريق حكوماتها، فإن مجتمعا فوضويا بلا حكومة - لو
افترضنا إمكانية قيامه - لا يصلح لأن يعتبر الدولة ولقد حاول الثوريون البلاشفة إلغاء وزارة

¹ - عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص: 178.

² - قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، مرجع سابق، ص: 166

³ - نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص: 27.

الخارجية واستبدال العلاقات بين الحكومات بعلاقات مباشرة بين الشعوب، ولكنهم سرعان ما أدركوا فشل المحاولة، كما أن زوال (الدولة) الذي تنبأت به النظرية الماركسية لم يتحقق¹ . كما أن القانون الدولي العام لا يشترط في السلطة الحاكمة أن تكون ذات نظام سياسي وقانوني معين كأن يكون جمهوريا أو ملكيا، برلمانيا أو رئاسيا، ديمقراطيا أو دكتاتوريا، وذلك لأن هذه المسائل لا تدخل في اختصاص القانون الدولي العام، بل هي من صميم الاختصاص الداخلي للدولة والتي يكون لها مطلق الحرية في اختيار نوع الحكم الذي يناسبها .

ب- المقومات غير المادية للدولة:

إنه لا يكفي توافر عناصر الإقليم والسكان والسلطة السياسية لوجود الدولة، بل لابد من وجود عناصر أخرى غير مادية، إما قانونية كالشخصية القانونية، والسيادة، وإما واقعية كالاعتراف.

➤ الشخصية القانونية:

إن المقصود بالشخصية القانونية هو اعتبار الدولة بمثابة شخص معنوي، أي مؤهلة لأن تكتسب حقوقا وتترتب عليها التزامات على مستوى العلاقات الدولية، وتتمثل في:

- أن الدولة تتحمل الآثار القانونية والمادية الناتجة عن الأعمال التي يقوم بها ممثلوها، طالما أن هؤلاء مفوضون من قبلها.

- إن وجود الدولة يبقى مستمرا رغم ما يطرأ عليها من تحولات، سواء كانت هذه التحولات - إقليمية بتقلص حجم إقليمها، كما وقع لباكستان بعد انفصال بنغلاديش سنة 1971 ، أو يوغسلافيا بعد انفصال الجمهوريات التي كانت خاضعة لها كسلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك سنة 1991، أو بإضافة جزء من الأراضي لإقليمها كاسترجاع المغرب مثلا لأقاليمه الصحراوية.

- إن الدولة يمكنها بسبب تمتعها بالشخصية القانونية، أن تصبح طرفا في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وأن تنضم إلى المنظمات الدولية الحكومية.... إلخ

¹ جوزيف فرانكل: "العلاقات الدولية"، ترجمة غازي عبد ال رحمان القصيبي، (جدة: تهامة للطباعة، 1984، ط 2)، ص

-استمرارية الدولة مهما وقع من تغيرات في نظام حكمها، ومادامت السلطة الجديدة قد فرضت فعاليتها سواء بانقلاب، أو بعد حرب أهلية، أو من خلال صناديق الاقتراع....
➤ السيادة:

وهي السلطة العليا في الدولة التي تشمل كل المواطنين وكل البلاد، أي القدرة على فر الطاعة على الجميع والامتثال للقانون، ولذلك يقال سيادة القانون بمعنى سريانه على جميع المواطنين دون استثناء، والسيادة هي عدم خضوع لأية سلطة أخرى على الصعيد الداخلي وعلى الصعيد الدولي، ولذلك لا توجد سلطة فوق سلطة الدولة، أما سلطات الحكومات المحلية فهي بدهة خاضعة لسيادة وسلطة الدولة¹.

يعود استخدام مفهوم السيادة إلى القانون الروماني أين كانت تعني عند بروكيليس PROCULUS التحرر من طرف حكومة أجنبية"، بينما عنت عند جون بودان "سلطة وضع القوانين ولو بدون رضا المواطنين"، فالسيادة في مفهومها العام تعني حرية الدولة في التصرف داخل إقليمها وخارجه في إطار ما تتفق عليه قواعد القانون الدولي، أي أنها ليست مطلقة. وللسيادة مظهران هما:

-المظهر الداخلي: ومؤداه أن تبسط السلطة السياسية سلطانها على كل إقليم الدولة بحيث يكون لها سلطة الأمر التي تعلو على جميع الأفراد والجماعات والهيئات الموجودة فيها، وبالتالي فهي تتمتع بالقرار النهائي في جميع الشؤون الداخلية دون مشاركة سلطة أخرى لها هذه السيادة.²

-المظهر الخارجي: يعني استقلال الدولة فعليا وقانونيا عن سيطرة أي دولة أخرى واشراف الدول بها، وحققها في التمثيل الدبلوماسي وعضوية المنظمات الدولية، وحريتها في اتخاذ القرارات دون قيود أو تردد، إلا الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي والعرف والاتفاقيات الدولية الثنائية أو الإقليمية.³

¹- قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، مرجع سابق، ص: 169

²- نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص: 27.

³- قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، مرجع سابق، ص: 169

➤ الإعراف بالدولة:

هو الإقرار بوجودها وسيادتها، وتأكيد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية، والخضوع للقوانين والأعراف الدولية، وسريان تشريعاتها وقوانينها في الداخل والخارج، والتمتع بحقوقها الدولية، ويتحقق الاعتراف من قبل الدول بعدة صيغ، ويتم التعبير عن الاعتراف إما باعتراف الفردي أي أن كل دولة تعترف بغيرها عبر بيان رسمي، أو عن طريق الاعتراف الجماعي عبر بيان صادر عن مجموعة دول تشكل منظمة دولية أو إقليمية أو مؤتمر دولي أو معاهدة دولية. وقد يكون الاعتراف إما صريحا أي الإعلان عنه بتصريح أو بيان أو برقية أو عن طريق الاعتراف الضمني أي كل تصرف أو فعل يفهم منه الاعتراف مثل استقبال البعثات الدبلوماسية أو تحية العلم¹.

6- أشكال الدولة: تتخذ الدول شكلين إما شكلا بسيطا موحدا بتكامل العناصر المكونة لها، أو مركبا تركيبا اتحاديا، في صيغة معاهداتية على شكل كونفدرالية (سويسرا مثلا)، وذلك إذا كانت السلطة السياسية فيها موزعة على عدة هيئات تمارسها معا بصورة مشتركة.

أ- الدولة البسيطة (الموحدة): هي الدول التي تكون فيها السلطة واحدة ولها دستور واحد، ويكون شعبها وحدة بشرية متجانسة تخضع لقوانين واحدة داخل إقليم الدولة الموحد، تتميز الدولة الموحدة بكون التنظيم السياسي للسلطة فيها واحد، وتكون موزعة على عدة هيئات تمارس في شكل وظائف أو اختصاصات مختلفة طبقا لمبدأ فصل بين السلطات، ولكن كل هذه الهيئات أو السلطات هي عبارة عن جهاز واحد في الدولة البسيطة وما هذا التوزيع إلا توزيع الوظائف وطرق العمل داخل نفس السلطة الحاكمة في الدولة فقط، وكأمثلة على الدول البسيطة نجد الجزائر، ليبيا، تونس... وفيما يخص توزيع السلطات الإدارية على الأقاليم والهيئات، فإن السلطة التنفيذية في الدولة تتولى مهمتين وظيفة الحكم ووظيفة الإدارة التي يمكن تقسيمها وتوزعها على هيئات لامركزية

¹ - قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، مرجع سابق، ص: 170.

تتمتع بالانقلا في أداء وظيفتها الإدارية فاعتماد على نظام اللامركزية الإدارية لا يؤثر في وحدة الدولة السياسية¹.

وللدولة الموجودة عدة خصائص أبرزها:

- وحدة الإقليم أي أن تخضع جميع الأقاليم في الدولة إلى الحكومة المركزية
- وحدة التحكم أي أنه يجب أن تكون حكومة واحدة تمارس السيادة الخارجية وتتركز في يدها السلطات الثلاث على أساس دستور واحد.
- وحدة القوانين أي أن جميع المواطنين في الدولة يخضعون لنفس القوانين والأنظمة والتعليمات المستمدة من الدستور دون أي تمييز.

ب- الدولة المركبة (الاتحادية): إذا كانت ظاهرة تجمع الدول وتكتلها في الزمان الماضي مألوفة في دنيا السياسة، فإنها اليوم أكثر انتشار وأهمية: فعالم اليوم هو عالم التكتل والمعاهدات، والدول الصغيرة لكي تعيش فيه لابد أن تكون كبيرة وهي لن تكون كذلك كما يقول الأستاذ مصطفى أبوزيد فهمي، إلا في ظل تكتل تنظم إليه، أو تكتل تخلقه وتقوده هذا الانضمام أو التكتل يبعث غالباً تحت عنوان الدول المركبة².

وتتألف الدولة المركبة من دولتين أو مجموعة من الدول اتحدت لتحقيق أهداف مشتركة فت و عز سلطات الحكم فيها على الدول المكونة لها تبعاً لطبيعة ونوع الاتحاد الذي يربط بينها ويقسم الفقهاء الدول المركبة (المتحدة) إلى:

- الاتحاد الشخصي: وينشأ بن دولتين مستقلتين، ولكنهما تحتفظان بسيادتهما الداخلية والخارجية وشخصيتهما الدولية. وكل ما يترتب عليها هو إناطة الرئاسة فيهما إلى لشخص واحد هو الملك بسبب ظروف مختلفة، كأن يخلو عرش إحدى الدول بسبب وفاة الملك، فيتولى ملك دولة أخرى ذلك العرش وينشأ اتحاد التاج أو العرش بينهما، ومن أمثلتها اتحاد التاج بين

¹ - حسام المرسي، مدخل العلوم السياسية، مرجع سابق، ص: 61

² - نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية، مرجع سابق، ص: 78.

استراليا وبريطانيا إذ تعتبر ملكة بريطانيا ملكة على استراليا أيضا، ولكنهما مستقلتان عن بعضهما تماما.¹

-الاتحاد الحقيقي: يقوم الاتحاد الحقيقي أو كما يسمى أحيانا الفعلي بين دولتين أو أكثر، بحيث تخضع جميع الدول المنظمة للاتحاد لرئيس واحد مع اندماجهما جميعا في شخصية الدولة الواحدة تمارس الشؤون الخارجية والتمثيل السياسي باسم الاتحاد كل ذلك يتم مع بقاء كل دولة محتفظة بدستورها وقوانينها وأنظمتها الداخلية فالالاتحاد الحقيقي لا يقف عند وحدة رئيس الدولة كما هو الحال في الإتحاد الشخص، وإنما ينشئ رابطة قوية بين الدول الأعضاء وذلك بعد توحيد الاتحاد الواحد من الناحية الخارجية فقط، أما من الناحية الداخلية فتحفظ كل دولة بنظام حكمها الداخلي ودستورها الخاص وارانتهما الذاتية².

-الاتحاد التعاقدى (الكونفدرالي): وهو نتيجة الاتفاق بين دولتين أو أكثر في معاهدة دولية على الدخول في الاتحاد مع احتفاظ كل دولة باستقلالها الخارجي والداخلي أي بقا نظامها الداخلية دون تغيير³.

-الاتحاد المركزي (الفدرالي): يتكون من دولتين أو أكثر متحدة مع بعضها بمقتضى دستور دائم ينص على صلاحيتها لنوعين من السلطات هي: السلطات المركزية الاتحادية، وسلطات الدول والأقاليم الداخلية في الداخل، وبذلك تتخلى الدول المتحدة عن شخصيتها الدولية لصالح شخصية دولية جديدة لدولة الاتحادية، وتصبح المواطنون خاضعين لسلطة الدولة الاتحادية وقوانينها وملزمين بالولاء والطاعة لها، كما أن جميع المعاهدات التي تعقدها السلطة الاتحادية تكون ملزمة لأعضاء الاتحاد⁴.

ثانيا: المنظمات الدولية أطراف ثانوية ومهمة في العلاقات الدولية:

ظلت الدولة مركز ومحور النظام العالمي ومصدر تفاعلاته، سواء أكانت تفاعلات تعاونية أم

¹- قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، مرجع سابق، ص: 185.

²- نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص: 81.

³- حسام مرسي، مدخل العلوم السياسية، مرجع سابق، ص: 62

⁴- قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، مرجع سابق، ص: 189.

صراعية، لكن تطورات وتحولات النظام الدولي، فضلا عن تطور واقع التفاعلات واجتهادها ضمن نسيج من الارتباطات بين معظم الدول، بديناميكية فائقة في المجالات المعلومة والمستحدثة في ميدان الصناعة والزراعة والتجارة والتكنولوجيا والمواصلات وغيرها من التشعبات المتزايدة بفعل عوامل للتطور والنمو، أفسحت المجال أمام فاعلين جدد، إضافة إلى الدول، ومن ثم بروز هيئات ومؤسسات ومنظمات فاعلة باتت تأخذ حيزا ملموسا إلى جانب الدول القائمة في التفاعل الدولي¹، وقد تمخض من هذا التبلور ميلاد منظمات دولية جديدة فرضت الاعتراف بكيانها والتسليم تسليما مطلقا بقدرتها كطرف فاعل في ميدان العلاقات الدولية.

1-نشأة المنظمات الدولية: يمكن أن نرجع نشأة المنظمات إلى فكرة المؤتمر الدولي فهي ليست في الواقع إلا امتداد لهذه المؤتمرات، بعد إعطاء عنصر الدوام لها، عن طريق تطورات حدثت في نطاق أمانات المؤتمرات، ومن المعروف أن المؤتمرات تعالج المسائل المشتركة للدول، وهي تستجيب للمطالب العملية وتتخذ قراراتها بالإجماع. لذا فهي تبحث عن اتخاذ موقف مشترك أكثر من كونها تمارس سلطة فعلية، إنها تحاول الحصول على مواقف متسقة للدول، ولكنها لا تفرض عليها إرادة خارجية، ولكن المنظمات الدولية استطاعت أن تحصل على إرادة ذاتية مستقلة عن الدول، وسكرتارية مستقلة، وقرارات تتخذ بالأغلبية البسيطة أو الموصوفة².

وتعتبر المنظمات الدولية ظاهرة حديثة نسبيا، فأولها ولد سنة 1815 م اللجنة المركزية لتنظيم الملاحة في الراين "إلا أن عددها تزايد بسرعة كبيرة وذلك لتلبية ضرورات الحياة في الجماعة الدولية، وتشير بعض التقديرات إلى أنه يوجد في عالم اليوم حوالي 360 منظمة دولية³. ويمكننا تقسيم مراحل التطور التاريخي للمنظمات الدولية إلى ثلاث مراحل رئيسية، سنتعرض في كل واحدة منها أهم المنظمات التي ظهرت فيها:

¹ - بلقاسم كريمي، العلاقات الدولية دراسة للمفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي، الطبعة الأولى، ص 112
² - جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية دراسة فقهية وتأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي ولأمم المتحدة . والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1999، ط 6)، ص 18.
³ - منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 82.

- المرحلة الأولى: وامتدت هذه المرحلة من سنة 1815 م إلى 1914 وعرفت هذه المرحلة الطويل نسبيا ظهور عشرات المنظمات ذات الطابع التخصصي، والتي فرضتها ضرورات التجارة الدولية والزيادة الكبيرة في الإنتاج الصناعي في أوروبا¹.

-المرحلة الثانية: وامتدت هذه المرحلة في الفترة ما بين 1919-1945، وتميزت هذه المرحلة بنشأة أول منظمة سياسية دولية ذات طابع عالمي هي عصابة الأمم، والتي أدمج ميثاقها في اتفاقيات الصلح التي عقدت بعد الحرب العالمية الأولى، ولقد تجاوزت أهميتها كافة المنظمات التي وجدت في هذه الفترة كجماعة الدول البريطانية، والمنظمات الإقليمية الأخرى كالحلف الصغير، والحلف البلقاني.

-المرحلة الثالثة: وامتدت هذه الفترة من 1945 إلى 1989، وعرفت هذه المرحلة ولادة مئات المنظمات المتعددة والمختلفة الأهداف والمبادئ والاختصاصات، ومن أبرز المنظمات نجد هيئة الأمم التابعة لها المتخصصة.

2-تعريف المنظمات الدولية: وضع الفقهاء تعريفات عديدة ومتشابهة للمنظمة الدولية، ونحن سنقوم باستعراض نماذج من هذه التعريفات، ومن أبسط التعريف تلك التي تعرف المنظمة الدولية هي هيئة دائمة تنشئها الدول لممارسة اختصاصات دولية، والمنظمة الدولية هي هيئة أنشأتها مجموعة من الدول بإرادتها للإشراف على شأن من شؤونها المشتركة، وتمنحها اختصاصات ذاتية تباشرها هذه الهيئة في المجتمع الدولي وفي مواجهة الأعضاء نفسها. فقد عرفها الأستاذ حافظ غانم بأنها: "هيئات تنشئها مجموعات من الدول بإرادتها للإشراف على شأن من شؤون المشتركة. وتمنحها اختصاصات ذاتية تباشرها هذه الهيئات في المجتمع الدولي وفي مواجهة الأعضاء أنفسهم"².

أما الدكتور علي صادق أبو هيف فيرى أنها: تلك المؤسسات المختلفة التي تنشئها مجموعة من الدول على وجه الدوام للاضطلاع بشأن من الشؤون الدولية العامة المشتركة." في حين يعرفها

¹-منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 92

²-نفس المرجع، ص 78.

الدكتور عبد العزيز سرحان بأنها" وحدة قانونية تنشئها الدول لتحقيق غاية معينة وتكون لها إرادة مستقلة يتم التعبير عنها عبر أجهزة خاصة بالمنظمة ودائمة."

ويرى الدكتور محمد العناني بأنها" الهيئة التي تضم مجموعة من الدول على نحو دائم سعياً وراء تحقيق أغراض ومصالح مشتركة بينها، وتتمتع هذه الهيئة باستقلال وأهلية للتعبير عن إرادة ذاتية في المجال الدولي". أما الدكتور محمد مرشحة فإنه يعرفها بأنها هي" شخصية قانونية دولية، ذات أجهزة دائمة، وإرادة مستقلة تنشأ باتفاق دولي لتحقيق أهداف معينة"¹.

ويعرفها الدكتور عبد الله العريان بأنها" هيئة من الدول، تأسست بمعاهدة، وتمتلك دستور أو أجهزة عامة، ولها شخصية قانونية متميزة عن شخصية الدول الأعضاء."

في حين يرى الدكتور محمد طلعت الغنيمي بأنها مؤتمر دولي الأصل فيه أن يكون على مستوى الحكومات، مزود بأجهزة لها صفة الدوام والتعبير عن إرادته الذاتية².

ويعرفها الدكتور محمد سامي عبد الحميد بأنها" كل هيئة دائمة تتمتع بالإرادة الذاتية وبالشخصية القانونية الدولية، تتفق مجموعة من الدول على إنشائها، كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجال أو مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة."

ويرى الدكتور الحسان بوقنطار أن المنظمة الدولية هي عبارة عن" هيئة تشترك عدة دول في إنشائها، بموجب اتفاق دولي يخولها أجهزة تضطلع بمهمة تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها"³. في حين يرى الأستاذ دانيال كولار أن المنظمة الدولية هي" جهاز تعاون بين الدول، أو تجمع دول سيدة تتابع أهدافا ذات فائدة مشتركة بواسطة هيئات مستقلة ودائمة."

ومن خلال هذه التعريفات التي رأيناها يتبين لنا مفهوم المنظمة مفهوم صعب الإحاطة به، كما نلاحظ أن للمنظمات الدولية خصائص ومعايير تصنفها حسب نوعها.

3- خصائص المنظمات الدولية: من خلال التعاريف التي تم الإشارة إليها في خضم تعريفها للمنظمات الدولية خلصنا إلى أنه لهذه الأخيرة خصائص تميزها وتجعلها قائمة على أسس

¹ - علي شفيق، العلاقات الدولية في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 81.

² - منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 77

³ - نفس المرجع، ص 78.

سليمة، كما لها معايير تساعد في تصنيفها، وفي هذا المطلب سندرس تلك الخصائص والمعايير.

حصر الفقه الدولي خصائص المنظمات الدولية في أربع خصائص هي:

-**الاستمرارية:** الغرض من إنشاء المنظمة الدولية هو تحقيق مصالح مشتركة ومستمرة وهو ما يستلزم وجود دائم ومستمر يؤكد المنظمة الدولية. وهذا ما يميز المنظمة الدولية عن المؤتمرات الدولية التي تتعقد في الغالب لإبرام معاهدات دولية وقد تجمع بين كبير من الدول لمناقشة مسائل تمس مصالحها المشتركة. فهذه المؤتمرات، وإن طالت مدة انعقادها لا تعتبر منظمات دولية، فهي تتجمع لهدف محدد ثم تنقضي بمجرد تحقيقه¹.

ويشترط القيام المنظمة الدولية، عنصر لاستمرار أو الدوام، ولا يعني ذلك ضرورة وصف الاستمرار على كل فروع المنظمة، وإنما أن تمارس المنظمة كوحدة قانونية متكاملة اختصاصاتها بصفة مستمرة.

ولا يقصد بالاستمرار أن تظل المنظمة أبد الظهر، وإنما المقصود أن لا يكون وجدها عرضياً، فهي باعتبارها تعاون بين الدول تحتاج بالضرورة إلى قدر معقول من الاستقرار والبقاء.

-**الصفة الاتفاقية:** تستند المنظمة الدولية في قيامها إلى اتفاق دولي بين الدول الأطراف فيها وهذا يعني إن العضوية في المنظمة اختيارية، وتخضع لإرادة الدول أيضاً (بالميثاق) الذي يحدد موافقتها ورضاها، ويعد هذا الاتفاق بمثابة الوثيقة المنشئة للمنظمة الدولية، وتسمى أيضاً (بالميثاق) الذي يحدد كافة الجوانب القانونية الخاصة بالمنظمة الدولية، إن مثل هذا العنصر ه الذي يميز أيضاً المنظمات الدولية الحكومية من المنظمات غير الحكومية.

وهذا الاتفاق الذي يعبر عن رضا مجموعة من الدول بإنشاء منظمة دولية قد يأخذ شكل معاهدة [حلف شمال الأطلسي، المجموعة الاقتصادية الأوروبية] أم ميثاق الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الإفريقية]... أو عهد [عصبة الأمم] أو نظام [محكمة العدل الدولية]، وغيرها من أشكال الاتفاقيات الدولية².

¹ - منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 80.

² - نفس المرجع، ص 80.

-**الصفة الدولية:** يسمح لنا هذا العنصر بالتمييز بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، فحينما تكون العضوية في المنظمات الدولية قاصرة فقط على الدول ودون غيرها من الكيانات الأخرى فإننا نكون أمام منظمة دولية حكومية.

رغم أن عضوية المنظمات الدولية قاصرة كقاعدة عامة على الدول إلا أن هناك بعض المنظمات الدولية الحكومية، ولاسيما المنظمات الفنية المتخصصة، تسمح بعضويتها بصفة استثنائية لوحدة لا تنطبق عليها وصف الدولة كاملة السيادة أو الاستقلال مثلا (الأقاليم، المقاطعات) ووصف المنظمات بأنها "دولية" لا ينصرف إلى أن تشمل في عضويتها كل دول العالم حين يوجد عدد كبير من المنظمات الدولية التي لا تضم في عضويتها إلا عدد قليل من الدول ومثال ذلك المنظمات الدولية الإقليمية، وتأسيسا على ذلك فإن صفة الدولية تعني أن المنظمات تكون دولية إذا ضمت في عضويتها أكثر من دولة¹.

-**الإرادة الذاتية:** ويقصد بالإرادة الذاتية أن يكون للمنظمة القدرة على التعبير عن رأي مستقل عن آراء الدول المكونة لها، فرغم أن الذي يسهم في تكوين إرادة المنظمات الدولية هي الدول الأعضاء فيها، إلا إنه يجب أن يكون المحصلة النهائية لها يصدر من المنظمات، مختلفا عن رأي كل دولة على حدى.

ويترتب على ذلك أن آثار التصرفات التي تجريها المنظمات لا تنصرف إلى الدول الأعضاء كل منها على حدة، بل إلى المنظمة نفسها باعتبارها شخصا قانونيا دوليا مستقل في حياته القانونية عن الدول التي أقامته لتحقيق من وراء إسهامها في عضويته هدفا أو أهداف معينة . يعد هذا العنصر من أهم العناصر التي تميز المنظمة عن غيرها، فالمؤتمر الدولي باعتباره تجمعا دوليا لا يتمتع بإرادة مستقلة من الدول المشتركة فيه، أما في حالة المنظمة الدولية، نجد أنها تتمتع بشخصية قانونية خاصة ومستقلة بها عن الدول الأطراف، حيث يكون لها إرادة ذاتية مستقلة عن إرادة الدول الأطراف فيها، ولهذا فإن القرارات أو التوصيات التي تصدر عن الدول الأعضاء في المنظمة، وسواء كانت بالأغلبية أم بالإجماع، تنسب إلى المنظمة الدولية وليس للدول الأعضاء فيها .

¹ - منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 79.

4-تصنيف المنظمات الدولية:

أ-المنظمات الدولية الحكومية: هيئة دائمة وذات إرادة ذاتية تتفق: « يعرف د. إبراهيم أحمد شلبي المنظمات الدولية الحكومية بأنها « .الدول على إقامتها لممارسة اختصاصات معينة يتضمنها الميثاق المنشئ لها تنظيم دولي يتمتع بصفة الدوام وبالشخصية الدولية، وتتفق: « بينما يعرفها د. محمد المجذوب بأنها مجموعة من الدول (متجاوزة في الغالب)، بموجب ميثاق أو اتفاقية، على إنشائه ومنحه الصلاحيات اللازمة المطلقة أو المقيدة (للاشراف، جزئيا أو كليا، على بعض شؤونها المشتركة، والعمل على توثيق أو اصر «.التعاون والتقارب فيما بينها، والقيام بتمثيلها والتعبير عن مواقفها ووجهات نظرها في المجتمع الدولي ذلك الكيان الذي تقوم الدول بإنشائه من أجل تحقيق: « ويعرفها د. محمد عبد العزيز سرحان بأنها « .أهداف مشتركة يلزم لبلوغها منح هذا الكيان إرادة مستقلة وحدة قانونية تنشئها الدول لتحقيق غايات معينة، وتكون لها إرادة مستقلة يتم التعبير: « مضيفا بأنها « .عنها عبر أجهزة خاصة بالمنظمة وعليه، فإن المنظمة الدولية هي تلك الهيئة التي تنشئها مجموعة من الدول بواسطة اتفاق منشئ، وتزودها بصلاحيات تحملها من خلالها ببعض المسؤوليات الدولية، مانحة إياها حقوقا لممارسة هذه المسؤوليات الدولية لصالح الدول الأعضاء مشتركة.

➤ تصنيفات المنظمة الدولية الحكومية:

يمكن تصنيف المنظمات الدولية الحكومية إلى مجموعة من الأصناف، حسب الغرض الذي نشأت من أجله المنظمة ثم حسب الصلاحيات المخولة لهذه المنظمة، وكذا حسب البعد الجغرافي، بالإضافة إلى طرق الانضمام إلى المنظمات الدولية

- منظمات د حسب الأغراض (عامة و خاصة):

1منظمات ذات أغراض عامة: التي لها كافة الصلاحيات لتنمية العلاقات السلمية بين الدول كهيئة الأمم المتحدة مثلا، التي تختص إلى جانب حفظ السلم والأمن الدوليين بمهام اقتصادية وصحية وثقافية واجتماعية وغذائية، من خلال مختلف الأجهزة والمؤسسات التابعة لها.

2منظمات ذات أغراض خاصة: تتكفل بتحقيق أغراض معينة ومحددة، كتحقيق التعاون الدولي، التي تجسدها منظمات مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أو تحقيق أغراض تقنية أو فنية، كالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

• منظمات د حسب الصلاحية:

1منظمات لا تمتلك إزاء أعضائها أية صلاحيات خاصة: فهي منظمات ليس لها أية سلطة فعلية على الدول، فهي تقوم ببعض الأعمال المادية التي لا يترتب عليها أي آثار قانونية في مواجهة الدول، مثل جمع المعلومات، القيام ببعض الدراسات، وتبادل الوثائق والمعلومات، مثلما تفعل المنظمات الاستشارية البحرية ومنظمة الأرصاد الجوية.

2منظمات تمتلك صلاحيات خاصة: كصلاحيات المراقبة، المتمثل في الإشراف على تطبيق اتفاقية من قبل الدول الأعضاء في ممارسة الصلاحيات العليا كالتشريع، القضاء، والقوة المسلحة، مثلما يفعل الاتحاد الأوروبي.

• حسب البعد الجغرافي (عالمية، إقليمية أو جهوية):

1المنظمات العالمية، تستطيع نظريا أن تضم كل الدول، أو إن صح التعبير فكل دول العالم مدعوة لأن تنضم إليها. لكن هذا لا يمنع من وجود شروط وإجراءات للعضوية فيها.

2المنظمات القارية أو الإقليمية أو الجهوية: وهي لا تختلف عن المنظمات العالمية إلا في كونها لا تضم سوى عددا محدودا من الدول، تبعا إما لتقاربها الجغرافي أو لتوجهاتها السياسية العسكرية الاقتصادية الاجتماعية أو الثقافية.

• حسب طرق الانضمام:

1منظمات يتم الانضمام إليها بصورة آلية: وهذا بمجرد توافر الشروط القانونية المطلوبة،

وإبداء

الرغبة وقبول ميثاقها، مثلما يحدث في هيئة الأمم المتحدة.

2منظمات دولية تشترط من أجل الانضمام إليها توافر بعض الشروط الموضوعية: كما يتطلبه ميثاق الأمم المتحدة أن يكون العضو دولة مستقلة، وتتعهد بالالتزامات الواردة في ميثاقها، وتطلب جامعة الدول العربية أن يكون العضو دولة عربية.

3منظمات دولية تطلب زيادة على الشروط الموضوعية أن تخضع للسلطة التقديرية لأعضائها: مثلما يفعل الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي.

ب- المنظمات الدولية غير الحكومية: هي جمعيات أو تجمعات أو حركات تشكلت عفويا وبشكل حر من قبل أفراد للتعبير عن اهتماماتهم في مجالات عدة، لتعبير عن تضامن غير وطني بدون غاية تحقيق الربح المادي. وقد فرضت عدة عوامل ظهور المنظمات غير الحكومية، وتتمثل أساسا في:

- عدم قدرة الدول والمنظمات الحكومية وعجزها عن إشباع وتلبية كافة الاحتياجات المتزايدة للأفراد؛

- ضعف هياكل المشاركة السياسية داخل الدول.

وهكذا، ونتيجة لما سبق، فقد ظهرت هذه المنظمات كبديل عن تراجع الدولة عن أداء الخدمات الأساسية، وكوسيلة لتقوية المجتمع المدني، ومن ثمة الضغط على الدولة. للحديث عن المنظمات غير الحكومية لابد من استحضار مختلف الشروط التي تقوم عليها ومنها :

- ألا تكون مرتبطة هيكليا بالدولة/الحكومة. إذ لا بد لوجودها من أن تتمتع باستقلالية تامة عنها، دون أن يمنعها ذلك من الحصول على دعمها بمختلف أشكاله.

- ألا يكون هدفها من خلال الأنشطة التي تقوم بها هو تحقيق أرباح أو عوائد مالية.

- أن تؤدي خدمة عامة لكل من يستحقها.

ثالثا: **الوحدات الفريدة من نوعها: الفاتيكان ، السلطة الفلسطينية :**

يتميز المجتمع الدولي المعاصر بوجود وحدات سياسية متفردة في نوعها، من حيث كونها تمثل

سلطة تختلف عن سلطة الدولة. فالفاتيكان عبارة عن أصغر دولة في العالم من حيث المساحة وعدد السكان (أقل من 6 كم مربع وأقل من ألف نسمة) وهي على الرغم من ذلك تمارس سلطة روحية على زهاء المليار ومئتي مليون مسيحي كاثوليكي في العالم. وعلى الرغم من الثورات الأوربية التي قضت على سلطة الكنيسة وأفضت إلى فصل الدين عن الدولة، إلا أنه من الصعب فصل السلطة الروحية عن السلطة السياسية، فالروابط "الصوفية" بين الكنيسة الكاثوليكية وأتباعها من مواطنين وصناع قرار جعلت من مواقف الفاتيكان سلطة فعلية على أرض الواقع، أين يصعب على الدول المسيحية مخالفة آراء ومواقف الفاتيكان مثلما يصعب عليها تجاوزها وانتقادها.

كما تشكل السلطة الفلسطينية بمودج متفرد أيضا في العلاقات الدولية، حيث كان يتم تتولها سابقا في إطار حركات التحرر الوطني التي كانت تعتبر فاعلا عمليا في العلاقات الدولية إبان فترة الحروب ضد الإستعمار، ثم نتاج الوضع الحاص الذي أضحت تتمتع به السلطة الفلسطينية بعد اتفاقات الوضع النهائي المبرمة مع الإحتلال الإسرائيلي.

رابعاً: الشركات متعددة الجنسيات

1-تعريف الشركات متعددة الجنسيات: إن أغلب تعريفات الشركات متعددة الجنسيات التي تسمى أيضا بالشركات غير الوطنية أو فوق وطنية، دون أن تمس هذه التعددية في التسمية اختلافات ملموسة، تركز على معايير اقتصادية وجغرافية، وبشكل عام عدد فروعها الموجودة بدول مختلفة، وكذا حصة نشاطها بالخارج.

وبذلك فقد عرف البعض الشركات المتعددة الجنسيات بشكل موسع باعتبارها، " كل شركة لها أنشطة غير البيع في أكثر من بل د . " في حين حاول البعض الآخر إعطاءها تعريف نوعا ما حصريا؛ حيث اعتبرها كل شركة لها أنشطة مستقرة تحت مراقبتها في عدد من الدول الأجنبية، تحقق لها رقم معاملات معين. في حين عرفت الأمم المتحدة هذه الشركات عام 1974 وأطلقت عليها اسم الشركات " عابرة القوميات " بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة، وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا.

إلا أن التعريف الأكثر استعمالاً للشركات متعددة الجنسيات، هو أنها شركات وطنية مؤسسة وفقاً لقانون دولة معينة، لكنها تعمل كذلك في الخارج بواسطة فروع وشركات أصغر تابعة لها، ومستقلة عنها استقلالاً شكلياً. وقد عرفها معهد القانون الدولي سنة 1977، بأنها "تلك المشروعات المكونة من مركز لاتخاذ القرار الموجود في بلد ما، وله مراكز نشاط توجد في بلد آخر، أو عدة بلدان أخرى تشكل مشروعاً متعدد الجنسيات."

ويتم اعتبار الشركة متعددة الجنسيات، بالنظر إلى عدد فروعها، ونسبة الملكية التي تتوفر عليها، ونسبة عائداتها، ونشاطها، ومبيعاتها، وإنتاجها في الخارج. إذ يقال مثلاً بأن الشركة متعددة الجنسيات هي تلك التي لها عمليات على الأقل في ست دول، وتتوفر فروعها على الأقل على 20% من أنشطتها الكلية وعلى مبيعاتها أو أعمالها، أو أيضاً كل شركة لا تقل مبيعاتها السنوية على 100 مليون دولار أمريكي.

وهكذا، فإنه بالرغم من القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي لهذه الشركات، وقدرتها التفاوضية مع الدول، وفرض شروطها غالباً من مركز قوة، نظراً لامتلاكها للرساميل والخبرة والتكنولوجيا، بالإضافة إلى حاجة دول العالم الثالث لها من أجل إنجاز خطط تنميتها الاقتصادية، فإن كل هذه المزايا لم تدفع بالقانون الدولي، إلى منحها صفة شخص من أشخاص القانون الدولي، كما هو الشأن بالنسبة للدولة والمنظمات الدولية.

2- علاقة الشركات متعددة الجنسيات بفروعها وكذا بدول الاستقبال:

أ- علاقة الشركات م.ج بفروعها:

إن النظام الرأسمالي وعولمة اقتصاد السوق وتراكم رؤوس الأموال، وكذا الرغبة في الانفتاح على أسواق جديدة، والبحث عن الأيدي العاملة الرخيصة والموارد الأولية، بالإضافة إلى الامتيازات الجبائية، جعلت من الضروري لهذه الشركات أن تتوسع نشاطها، ومن خلاله أن تمارس الإنتاج خارج حدود الدولة التي نشئت فيها.

ومن أجل مباشرة هذا النشاط الموسع، فقد عملت الشركات متعددة الجنسيات على إنشاء فروع لها بالخارج، والتي أصبحت تشكل شركات مستقلة قانونياً وتحمل جنسية الدول التي أقيمت فيها إلا أن الشركة الأم، والفروع المنتشرة لا تكون وحدة قانونية واحدة، ذلك أن الشركة الأم يحكمها

قانون الدولة الأصلية، أما الفروع فيحكمها قانون الدول التي أنشئت فيها واستقبلتها. أما الأنشطة التي تباشرها فيحكمها القانون الدولي الخاص، أو ما يعرف بتنازع القوانين حسب كل عقد أو كل صفقة تبرمها هذه الفروع. وباعتبار أن الشركة الأم توجد في بلد معين، والفروع التابعة لها في بلدان أخرى، فإن الاستقلال الذي تتمتع به هذه الفروع، يبقى استقلالا شكليا في بعض الأحيان، حتى إذا ما أصابها مكروه، فإنه لا ينتقل إلى الشركة الأم.

وإذا كان قبول بعض الأطر من بلدان الاستقبال للعمل لدى هذه الفروع، فإن هذا لا يعني أبدا أن هذه الشركة الفرعية قد انفصلت عن الشركة الأم أو البلد الأصلي، فالأجانب لا يشكلون سوى 2% من الأطر العليا في الوظائف التي تتيحها الشركات متعددة الجنسيات أمام المواطنين. إن الشركات متعددة الجنسيات لا تقتصر على الإنتاج في دولها والبيع في الخارج، وإنما تتعدد أماكن الإنتاج والتمويل وتقديم الخدمات وعرضها وفقا للمكان المناسب الأكثر ربحا وعائدا، ورخصا من حيث اليد العاملة وقربا من الأسواق العالمية.

إن أحد السمات المميزة لهذه الشركات هو تدويلها لأنشطة الإنتاج في الأموال والخدمات، والبحث عن أفضل الأساليب المحققة للربح. إلا أنه رغم تعدد مراكز الإنتاج، فإنها تخضع لدماغ مركزي يحدد استراتيجياتها وخطط عملها.

ب- الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بدول الاستقبال

➤ التأثيرات الإيجابية

تبعاً للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية، فإن الاستثمارات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات خاصة المباشرة منها في دول الاستقبال تساهم بشكل إيجابي في التنمية من خلال:

- فهي تقدم لهذه الدول الرساميل التي توجد في حاجة إليها وتساعد على تكوين الرأسمال المحلي

- أنها تساعد دول الاستقبال على الحصول على التكنولوجيا الحديثة، فالتكنولوجيا الحديثة تلعب دورا أساسيا في مسلسل التنمية الاقتصادية، وغالبا ما يتم اعتبار الشركات متعددة الجنسيات عاملا هاما للإنتاج ولنقل التكنولوجيا.

- الاستفادة من الخبرة ومن تقنيات التسيير والتسويق .

-كذلك من خلال الأثر الإيجابي الذي تمارسه استثمارات الشركات متعددة الجنسيات على مستوى المداخل، إذ تعمل على إحداث مناصب شغل، وكذا مداخل جبائية إضافية يمكنها أن تساهم في تغذية التنمية بهذه الدول.

➤ تأثيرات سلبية:

إن الاقتصادات الوطنية تتأثر بدون شك، بطبيعة عمل هذه الشركات الكبرى من خلال قرارات تتخذ خارج الحدود السياسية لدول الاستقبال بواسطة شركات قادرة على التحكم في اقتصادياتها، بل وحتى في قراراتها السياسية.

وإذا كانت بلدان الاستقبال، قد طبقت سياسة مزدوجة تهدف من جهة إلى تشجيع الاستثمارات المباشرة، وإلى استعمالها لتحقيق أهدافها الوطنية من جهة أخرى، فإن أهداف الشركات متعددة الجنسيات، والتي تدفعها إلى الاستثمار المباشر في الخارج تتمثل بالأساس في:

-الاستثمار من أجل تغذية الإنتاج ؛

-والاستثمار من أجل تسويق الإنتاج.

وإذا كان بالإمكان إيجاد أرضية للتفاهم في هذا المجال، فإنه في بعض الأحيان قد تتطور الأمور لدرجة يصعب معها إيجاد حلول للمشاكل التي تنشأ بين الطرفين، وفي هذه الحالة تتدخل الحكومات الأصلية للشركة الأم.

ويعتبر النموذج الأمريكي في هذه الحالة ظاهراً للعيان، فالولايات المتحدة الأمريكية كان عليها دائماً الاختيار بين إقامة وتوطيد العلاقات مع الحكومات ذات التوجهات القومية وحماية مصالح شركاتها التي تواجه تهديدات بشأن استثماراتها. بل أنه تم ولمدة طويلة اعتبار أن حماية الشركات الأمريكية المتواجدة بالخارج، بمثابة حماية لمصالح الأمة الأمريكية. مما نتج عنه تدخلها في العديد من الدول. وكذلك نفس الشيء تقوم به فرنسا في إفريقيا، لحماية شركاتها هناك.

خامسا: الأفراد كأطراف فاعلة ومؤثرة في المسرح الدولي:

يمكن تتميط تنامي الإهتمام العالمي بالفرد كفاعل وكموضوع للعلاقات الدولية وفق اتجاهين تحليليين رئيسيين، الأول هو التأثير الذي تمارسه بعض الشخصيات الاعتبارية على الدول والمؤسسات الدولية والرأي العام العالمي، والثاني هو تطوّر منظومة حقوق الإنسان. فيما يخص الاتجاه الأول المتمثّل في الشخصيات الاعتبارية فإنه ذو تأثير محدود جدا في العلاقات الدولية، ويقع أحيانا تسميتهم بالأفراد ذوي السلطة الخارقة، ويقصد بهم الأشخاص الذين يمتلكون القدرة على التغلب على القيود والإتفاقيات والقواعد لممارسة التأثير السياسي والإقتصادي والثقافي بشكل متفرد، من أمثلة الزعماء الدينيين والمشاهير في الفن والثقافة وأباطرة الإعلام وكبار الصناعيين وحتى الزعماء الإرهابيين، ويستعمل هؤلاء طرقا مختلفة تتماشى وطبيعة ومجال نشاطهم.

وتشهد العلاقات الدولية المعاصرة تنامي مستويات تأثير بعض الأفراد على القرارات الدولية، فروبرت ميردوخ والوليد بن طلال مثلا شخصيات استطاعت عبر نفوذها المالي والإستثماري التأثير في سياسات دول في قضايا دولية عديدة، واستطاعت اللقاء والتحدث مع زعماء العالم ونسج شبكات نفوذ عالمية على علاقة بمجالات نشاطها، وأحيانا على علاقة بقناعاتها الفكرية وإدراكاتها، أي أنها شخصيات لا تستهدف التأثير في القرارات ذات العلاقة بمصالحها المادية فحسب، وإبما تسهم في صناعة العالم.

أما بخصوص الإتجاه الثاني فقد برزت دبلوماسية حقوق الإنسان في عهد الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر 1976 1980 مدعومة من قوى غربية أخرى كفرنسا وبريطانيا، واستخدمت لتبرير - تعليق المساعدات للحكومات الدكتاتورية في الأرجنتين والشيلي وإثيوبيا وبولونيا والأوروغواي؛ وجرى منذ ذلك الحين التمييز بين الحقوق المدنية والسياسية المرتبطة بالديمقراطية (حرية الرأي والتعبير، الإنتخاب، الحق في المعارضة)... والحقوق الإقتصادية والإجتماعية (الحق في الصحة، الحق في التعليم... الخ) والتي تعتبر خدمات مم شناعة بالدولة.

وعلى الرغم من أن المنظومة الأممية لا تضم جهازا خاصا بحقوق الإنسان، إلا أن العهد

الدولي لحقوق المدنية والسياسية استحدثت لجنة حقوق الإنسان مشكلة من خبراء مستقلين، والتي بإمكانها في حالات محددة استقبال شكايات من الأفراد؛ كما استحدثت المجلس الإقتصادي والاجتماعي بعنة لحقوق الإنسان مشكلة من ممثلين رسميين لفحص مشاريع النصوص الدولية ذات العلاقة.

تصطدم أهمية حقوق الإنسان في العلاقات الدولية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع أن تفكك الإتحاد السفياتي وتنامي المطالب العالمية للديمقراطية عززت من أهمية حقوق الإنسان.

المحور الرابع: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية (عوامل القوة):

تؤثر في العلاقات الدولية عدة عوامل سواء بالسلب أو الإيجاب وقد تكون هذه العوامل داخلية أو خارجية، وتتطور هذه العوامل وتتغير مع مرور الأيام فالعوامل التي كانت تؤثر في الماضي لم تعد كذلك في الحاضر، ومن أبرز العوامل التي تغير تأثيرها بالإيجاب هو العامل الاقتصادي، فاليوم في عالمنا المعاصر يلعب العامل الاقتصادي دور كبير وهام ويؤثر تأثيرا واضحا للعيان في العلاقات الدولية.

أولا: العامل الجغرافي:

إن دور الجغرافيا في تكوين الدول الإقليمية من الأهمية بحيث إن بعض المفكرين من الجيوبوليتيك^(*) حاولوا تفسير السياسة الخارجية تفسيراً كاملاً على ضوء المؤتمرات الجغرافية، ومن الغني عن الذكر أن هذا الاتجاه شأنه شأن أي تفسير آخر يحاول أن يختزل واقعا مركبا في عامل واحد، لا يمكن قبوله كنظرية كافية وإن كان العنصر الجغرافي أهمية كبيرة في تشكيل القوة.

يؤكد الباحث في العلاقات الدولية إيف لاقوست Yves Lacoste أن: الجغرافيا تستعمل في المقام الأول لخوض الحرب، لكنه يذهب ليضيف أنها معرفة استراتيجية على اتصال وثيق بمجموعة

(*) الجيوبوليتيك: وهم الذين ينتمون إلى مدرسة الجيوبوليتيك، تلك المدرسة التي أسسها الجغرافي الألماني راتزال في أواخر القرن 18 ومن أبرز أتباعها الجغرافي الإنجليزي ماكسيند والجنرال الألماني أشوفير والخط العام لدى أصحاب هذه المدرسة مضمون أن العلاقات بين الجغرافيا والسياسة هي حتمية في معنى أن الأوضاع الجغرافية تحتم السياسات الخارجية.

من الممارسات السياسية؛ ثمة درجة من الارتباط بين قوة الدولة ومساحة إقليمها، وإن كانت أقل وضوحاً من تلك التي بين القوة والسكان¹، وينقسم العامل الجغرافي إلى:

أ- الموقع: يتأثر الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في العلاقات الدولية تأثيراً كبيراً بالموقع الذي تحتله هذه الدولة على خريطة العالم. إن دولا صغيرة الرقعة قد خلفت بفضل موقعها الجغرافي، أثراً في التاريخ لم تخلفه دولا أكثر سعة مزودة بموارد أكثر تفوقاً، لقد أشار رانتال إلى أن "هناك مواقع ذات أهمية سياسية"، والموقع له أهمية كبرى بالنسبة للدولة حيث أنه يجسد شخصيتها ويحدد اتجاهات سياستها، فمثلاً الدول التي لها سواحل وحدود بحرية وانفتاح باتجاه المياه تكون أكثر اتصالاً بالعالم وتتمتع بعلاقات تجارية وسياسية نشطة مع الدول الأخرى، وقد تنبهت الدول إلى مثل هذا الموضوع فحاولت باستمرار السيطرة على المياه والبحار من أجل استمرار تجارتها وبالتالي انعكاس ذلك على اجتهادها وقوتها ومكانتها الدولية².

ب- المساحة: يقول رانتال "إن كل دولة هي" بالضرورة "في صراع مع العالم الخارجي للدفاع عن الفراغ الذي تشغله وكل دولة متينة التنظيم، تحاول زيادة فراغها، سواء لأن هذا الامتداد يؤمن لها موارد أكثر غزارة، أم لأنه يؤمن لها سلامة أكبر، إن سعة الأرض عامل جوهري في الإدراك الذي يكونه كل شعب عن مصيره".

إن حجم الدولة له بعض التأثير على قوتها، فمثلاً لا يدخل في عداد المصادفات أن أقوى دولتين في العالم الآن هما أكبر الدول من حيث الحجم، ونعني بذلك الاتحاد السوفيتي (روسيا حالياً) والولايات المتحدة الأمريكية، على أننا يجب أن نعامل هذا العنصر بتحفظ، أي من حيث تحديد وزنه النسبي في تكوين قوة الدولة، والمشكلة التي يصادفها التحليل في نطاق هذا العامل بالذات تتمثل في ما إذا كان الحجم هو الذي يعطي الدولة جانباً من قوتها، أم أن قوة الدولة هي التي تساعد على زيادة حجمها، فبريطانيا وفرنسا كانت دولا صغيرتين حين بدأت عملية توسعها الاستعماري، وكان للزيادة المستمرة في قوتها أثرها في مقدرتها على تكوين إمبراطوريات

¹ جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمن القصبي، مرجع سابق، ص 112

² هايل عبد المولى طشطوش: "مقدمة في العلاقات الدولية"، (الأردن: البرموك، 2010)، ص 124.

استعمارية ضخمة، وهو نفس ما حاولته كل من ألمانيا واليابان¹.

ج-الحدود: هي الخطوط الفاصلة بين الدول والتي تنتهي عندها سيادة الدولة (أ) لتبدأ سيادة الدولة (ب)، والحدود لها تأثير كبير في العلاقات بين الدول سلبا أو إيجابا حيث أنه إذا طالت الحدود بين دولتين وكانت علاقاتها قوية فإن ذلك يساعد في فتح أبواب الاستيراد والتصدير وانسياب البضائع ورؤوس الأموال وحرية الحركة التجارية، مما ينعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي لكلا الدولتين لذلك ينعكس طول الحدود سلبا إذا كانت العلاقات متوترة بين الدولتين 74 وللحدود تأثير كبير على العلاقات بين الدول من حيث أنها مصدر نزاع مستمر بين كثير من الدول ونزاعات الحدود معروفة تاريخيا حيث صنعتها الدول المستعمرة لخدمة مصالحها، ودون النظر إلى ظروف السكان وأحوال المواطنين وعدم مراعاتها لموضوع الإتيان واتصال الشعوب المجاورة بروابط النسب والقرباة والمعاصرة دافعها في ذلك هو مصالحها الاستعمارية، لذلك فالصراعات الحدودية هي ظاهرة دولية لا تقتصر على دولة دون أخرى بل أنها قد تصيب الأسرة الدولية كاملة وذلك تلبية لغريزة الاستحواذ التي يبني عليها نفسية الإنسان².

ثانيا: العامل الديمغرافي (السكاني):

لاشك أن ثمة علاقة بين قوة الدولة وحجم سكانها، ورغم أن الارتباط هنا ليس مطلقا غير أن دولة ما لا يمكن أن تصبح دولة عظمى ما دام عدد سكانها قليلا. السكان عامل مهم من عوامل قوة الدولة ومدى احتلالها مكانا متميزا في المجتمع الدولي، فحجم السكان يلعب دورا كبيرا في ذلك حيث أن عدد السكان إذا كان كبيرا وترافق بعوامل أخرى أمهما: المستوى التعليمي والتقني الذي وصل له السكان والتماسك الاجتماعي والابتعاد عن التفرقة بين الأجناس والأعراف وسيادة التسامح بينهم والترابط الروحي والمعنوي، فإنه يشكل عامل قوة تجعل الدولة متفوقة وقوية ولها مكانة مؤثرة في العلاقات الدولية أما إذا كان العكس فإن النتيجة ستكون معكوسة أيضا³.

¹ - إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 113.

² - هابل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 28.

³ - نفس المرجع، ص 29.

ولعنصر السكان أهمية كبيرة في تكوين القوة القومية للدولة، وهناك أمثلة كثيرة لدول حاولت زيادة تعداد سكانها لمواجهة متطلبات القوة التي تريد أن تحققها في المجتمع الدولي، ومن هذه الدول إيطاليا في عهد موسوليني وألمانيا واليابان قبل الحرب. وتظهر أهمية ضخامة التعداد السكاني للدولة في عدة نواح، وأول هذه النواحي هي أن السكان يشكلون عصب القوة البشرية اللازمة للحرب من جهة، ولإدارة أجهزة الإنتاج المدني ومن جهة أخرى، وتبدو أهمية السكان من الناحية العسكرية في حالة احتفاظ الدولة بقوات تقليدية ضخمة وذلك من واقع أن الحرب التقليدية لازالت تلعب دورا هاما في المجتمع الدولي برغم التطور التكنولوجي المستمر في وسائل الحرب النووية والصاروخية¹، وتخلق ضخامة السكان إحساسا بالأمن والثقة بين المواطنين كما تولد شعور بالخوف في نفوس الأعداء.

ثالثا: العامل العسكري:

يعتبر الكثيرون أن الاستعداد العسكري هو المظهر الرئيسي لقوة الدولة، وأساسا ضروريا لتنفيذ سياستها الخارجية ومساندة سلوكها الدولي، وأضحى هذا العامل يرتبط حاليا بالعنصر النووي وظهور مذاهب عسكرية جديدة، ويرتبط مستوى الاستعداد العسكري بعدة عوامل²:

1. التقدم التكنولوجي في إنتاج وتحديث الأسلحة وفي وسائل جمع المعلومات.
2. القدرة على التخطيط الاستراتيجي الذي يتفق وطبيعة مشكلات الأمن القومي.
3. كفاءة القيادات العسكرية.
4. القدرات القتالية ونوع التدريب، فالجيوش تقيّم كما وكيفا.
5. القدرة على التعبئة والسرعة في الاستعداد.
6. مدى توافق الجبهة المدنية والعسكرية.

والقوة العسكرية بكافة عناصرها البشرية والمادية لعبت أو تلعب دورا كبيرا في تغيير شكل العلاقات بين دول العالم وفرض مفاهيم وأوضاع جديدة لم تكن معروضة، ومن أمثلة ذلك في تاريخنا المعاصر هو قدرة الولايات المتحدة العسكرية، والتي أصبحت تستخدمها في أدوار كثيرة

¹ - إسماعيل صيري مقلد، مرجع سابق، ص 180.

² - قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 212

وكبيرة في مختلف أرجاء العالم مثل مكافحة الإرهاب والتخلص من الأنظمة الدكتاتورية كما حصل في حروبها مع طالبان في أفغانستان والعراق، وتهديدها باستخدام القوة العسكرية ضد الدول التي قد تمتلك السلاح النووي أو التي قد تهدد الأمن والسلم الدوليين مثل كوريا وإيران.¹ في مقابل ذلك؛ أكاديمياً فقد اعتمد العامل العسكري من طرف العديد من المنظرين الاستراتيجيين في الدراسات الاستراتيجية من خلال توظيفه في نظريات الصراع الدول Theories of international conflict والتي وجدت مآلها للتجسيد في قوالب إستراتيجية لإدارة الصراع الدولي بين القوتين العظميين في تلك الفترة الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية كما نجد من النظريات التي إستخدمتها الإدارة الأمريكية المتعاقبة لفترة الحرب الباردة؛ 1945 إلى 1989 منها نظرية الاحتواء Containment theory نظرية التدمير الشامل Global retaliation theory نظرية الاستجابة المرنة نظرية Theory Flexible response نظرية توازن القوى Balance of power theory. يمكن القول؛ أن الدول التي لا تتوفر على جيوش عصرية وحديثة، لا يمكنها لعب الأدوار الأساسية على المستوى الدولي وهو حال اليابان وكندا مثلاً، فالقدرة العسكرية تتوافق مع السياسة الخارجية للدول، علاوة على مهامها الأساسية المتمثلة في حفظ الأمن القومي وسلامة كيان الدولة.

رابعاً: العامل الاقتصادي:

يعتبر الاقتصاد في زماننا الحاضر هو العنصر الأكثر فاعلية في التأثير في مجال العلاقات الدولية وأبرزها لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد والمؤسسات لا بل الدول ذاتها فالقوة الاقتصادية تعني نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى قدرة الدولة على تقديم المساعدات المادية والمعنوية لأصدقائها عندما تدعو الحاجة لذلك فإن القدرة الاقتصادية تعني قابلية الدولة في إدامة الاقتصاد القوي في السلم والحرب على حد سواء.² إن للدعائم الاقتصادية للدول الحديثة أهمية فائقة في السلام وفي الحرب، ذلك أنها تحدد أوضاع المعيشة

¹ - هابل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 32.

² - نفس المرجع، ص 18.

والرفاه للسكان وتزودهم بالوسائل اللازمة لتطوير سياسة خارجية ناجحة، كما أنها أساس من صناعات التسليح ويعتمد عليها كثيرا أثناء الحرب¹.

وهناك عادة جزآن متميزان في العامل الاقتصادي: الموارد الطبيعية والإنتاج الصناعي، والمقارنات في هذا المجال بين الدول المختلفة ليست دقيقة ولكنها علامات واضحة على مدى القوة. أما عن مستوى النمو الاقتصادي والصناعي فهو أيضا من العوامل التي تدخل بشكل مؤثر و مباشر في تكوين قوة الدولة، ويقصد بذلك النمو المستوى الذي بلغته الدولة في نواحي التنظيم والكفاية الاقتصادية، ودرجة التصنيع النسبي فيها.²

ويمكن من واقع المقارنات بين الدول الصناعية المتطورة والدول التي لازالت تجارب التخلف الاقتصادي والاجتماعي أن نبين الفارق من مستويات القوة الاقتصادية التي تتمتع بها كل من هاتين الفئتين من الدول فبينما يرتفع حجم الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي وتتسع قاعدة الإنتاج وتزداد معدلات الاستهلاك في الفئة الأولى، نجد النقيض تماما في الفئة الثانية، حيث يهبط الدخل القومي وتتنخفض المستويات المعيشية ويزداد الاعتماد الاقتصادي على الخارج⁶¹ وللعوامل الاقتصادية جوانب متعددة من التأثير في العلاقات الدولية مثل المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها الدول النامية للدول الفقيرة فهذا الجانب يجب عدم إغفاله من ناحية تأثيره في العلاقات بين الدول، وفي هذا الإطار تقوم الدول العظمى والدول الكبرى الصناعية بتقديم المساعدات والقروض للدول الفقيرة والنامية لمساعدتها في تنمية مجتمعاتها وصولا إلى تحسين نوعية حياة الإنسان في تلك الدول³.

ليس من قبيل المصادفة أن نجد أقوى دول العالم في حقل العلاقات الدولية هي أقواها على المستوى الاقتصادي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا واليابان، وخالصة ما يمكن أن نقوله في هذا الصدد هو أن القوة الاقتصادية تنعكس على قدرة الدولة في التأثير على اتجاهات وسياسات الدول الأخرى.

¹ - جوزيف فرانكل:، مرجع سابق، ص 103.

² - إسماعيل صبري مقلد: "العلاقات السياسية الدولية"، مرجع سابق، ص 183.

³ - هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 184.

خامسا: العامل التكنولوجي

يعيش العالم اليوم ثورة في المجالات العلمية المختلفة وهذه الثورة كيف لا يكون لها وزن في ميدان العلاقات الدولية، بل إنها عامل مهم وحيوي ومؤثر في العلاقات الدولية، فالتسابق في ميدان التكنولوجيا يجعل الدول تأتي بشيء جديد في مختلف المجالات كل يوم تقريبا فها نحن نشهد ثورة المعلومات وعالم الحواسيب والانترنت، فالمعلومة أينما كانت ومهما كان مصدرها أصبحت متاحة أمام الجميع للإطلاع عليها وبالتالي إجراء ما يلزم عليها سواء من قبل الأفراد والمؤسسات أو الدول.¹

وليس دور التقدم التكنولوجي في دعم القدرة الاتفاقية وبالتالي القوة الاقتصادية للدولة، فيكفي أن نلقي نظرة فاحصة على نوعية الأساليب التكنولوجية المستخدمة في عمليات الإنتاج داخل الدول المتقدمة لكي نتبين هذه الحقيقة الهامة.

فالتكنولوجيا أكفأ وسائل استغلال الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة وذلك بدلا من الركون إلى نماذج الاستغلال التقليدية التي لا توفر الاستفادة القصوى من تلك الموارد، ومن ناحية ثانية، فقد انطلق الإنتاج بفضل هذا التطور التكنولوجي إلى آفاق جديدة لم يكن من المتصور أنه سيصل إليها².

فالتقدم العلمي والتكنولوجي شمل كافة المرافق الحياتية من اجتماعية واقتصادية وعسكرية وغيرها، مما دفع الدول للتسابق في الوصول إلى قمة الهرم العلمي والتكنولوجي لكي تتفوق على غيرها وتحتل مكانة ذات تأثير بالغ ومهم في العلاقات الدولية، ومن أمثلة الدول المتقدمة في المجالات العلمية والتكنولوجية اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وغيرها وهذا ما جعل لها مكانة خاصة ومميزة في الميزان الدولي.³

كما أن التقدم التكنولوجي يزيد من القوة العسكرية للدولة في إنتاج الأسلحة، وفي جمع المعلومات، وأضحت القوة العسكرية تقاس بمدى قدرة الدول على تصنيع أسلحة تستعمل فيها

¹ - هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 33.

² - إسماعيل صيري مقلد، مرجع سابق، ص 184.

³ - هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 34.

جزئياً آليات الدمار الشامل، وكذا نوعية صواريخها (قصيرة، متوسطة أوبعيدة المدى. ودقتها في إصابة الأهداف، إضافة إلى المراقبة التكنولوجية للحدود وللخصوم والطائرات دون طيار والرادارات وقوات الإمداد) طرقه ومدته ...)كلها عوامل تأثرت بالتكنولوجيا. وتلقي التكنولوجيا بظلالها على العامل السكاني أيضاً، من حيث ترقية كيفه، وكذا من حيث أنها تضبط أكثر فأكثر القياسات الكمية للسكان، وتساعد في عمليات الإحصاء، الانتخاب ومن ثم رسم السياسات الحكومية...الخ.

ولم تعد التلفزة والهوائيات الرقمية والسيارات والهواتف الذكية... الخ كماليات في حياة المجتمعات، بل أصبحت ضروريات يقاس بها المستوى الاقتصادي للدولة والمعيشي للمواطن (نسبة أجهزة التلفاز للسكان، وضع الاتصالات، حظيرة السيارات)...

سادسا: العامل التنظيمي للدولة:

إذا كان العامل التنظيمي يعني مباشرة المؤسسات الدستورية للدولة، إلا أنه يلقي بضلاله على مجموعة من المتغيرات مرتبطة به وبالجوانب المعنوية للدولة:

أ- العامل الإيديولوجي: يعرف ألتوسير لويس Louis Althusser الإيديولوجيا على أنها "منظومة من التصورات صور، أوهام، أفكار أو مفاهيم) لها منطقتها ودقتها المميزتين وتتمتع بوجود ودور تاريخي في مجتمع معين، كما لا ينبغي لدارس العلاقات الدولية إغفال العامل الإيديولوجي كعنصر تفسيري، فالأزمة الصينية السوفياتية والحرب العراقية الإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي ليست نزاعات ذات بعد اقتصادي أو استراتيجي فقط، بل هي إلى حد بعيد صراعات إيديولوجية، والدليل الأمل الذي يمكن أن نسوقه هو الحرب الباردة التي جسدت بالفعل دور العامل الإيديولوجي في العلاقات الدولية.

لقد جمع مارسيل ميرل الإيديولوجيات ذات المضمون الدولي في فئتين:

1. الإيديولوجيات الشاملة: الرأسمالية، الليبرالية، الاشتراكية، الفاشية،... الخ.
2. إيديولوجيا العلاقات بين الدول: الوطنية، التوسعية، الأممية، الحياد، تيارات السلام،... الخ.

أما غونيد فميّز أيضا بين فئتين:

1. الإيديولوجيات الوظيفية: تتجه نحو السلام والتعاون الدولي، مثل عدم الانحياز، التعايش

السلمي، الأمامية.

2. الإيديولوجيات النازعة للوظائف: تؤيد أساليب السيطرة والصراع: مثل الاستعمار، مناهضة الشيوعية، القومية ... الخ.

ب الوحدة الوطنية والروح المعنوية للدولة: الوحدة الوطنية هي تكامل الجماعة المشكلة للدولة تكاملاً بنزع أسباب التصادم المفضي إلى الضعف والفوضى، فالتكامل يؤدي إلى التنظيم العالي في ضوء قيم معينة، والوحدة الوطنية تتجسد بالأساس في الدولة القومية عكس الإمبراطوريات، حيث انطلقت الدول الأوروبية مع بدايات القرن التاسع عشر من تكاملها كانسجامها القومي إلى سياسات القوة في المجال الدولي.

والوحدة الوطنية هي الطريق المؤدي إلى رفع الروح المعنوية للدولة التي بدورها تشكل أحد العناصر الحيوية التي تركز عليها القوة القومية للدولة، حيث تشكل الروح المعنوية للدولة في حالات الحرب الدعامية الأساسية لانتصاراتها مثل انهيار خط ماجينو الفرنسي أو حربي التحرير الجزائرية والفيتنامية.

كما تشكل الروح المعنوية الدعامية الأساسية لاكتساب القوة في المجال الدولي في حالات السلم، مثل حالة اليابان وألمانيا بعد خروجهما من الحرب العالمية الثانية، كما قد تتمثل في إيمان الشعوب بمشروع مجتمع معين.

ج- الاعتبارات المتعلقة بكفاءة الأجهزة السياسية والدبلوماسية والدعائية للدولة:

يحظى هذا العامل بوافر الاهتمام من أساتذة العلاقات الدولية، فكفاءة الأجهزة السياسية للدولة تتصرف إلى عدة جوانب أهمها:

1. الاستقرار السياسي وكفاءة المؤسسات السياسية والدستورية التي تكون النظام السياسي للدولة، فحالات اللااستقرار السائدة خاصة في دول العالم الثالث أدت إلى ارتباك أجهزتها السياسية وكذا فقدان مصداقية الدولة على المستوى الخارجي، الأمر الذي يؤثر على قدراتها الاقتصادية والعسكرية، حيث أن الانقسامات السياسية والإيديولوجية تؤدي إلى استنزاف القدرات الداخلية للدولة وبعث الفوضى وتشتيت الوحدة الوطنية، وأحسن مثال على ذلك فرنسا قبل وبعد ديغول.

2.فعالية السيطرة السياسية للحكومة على الدولة، فهي الضامن لوحدة وتماسك الدولة، ويحّول الدستور ذلك عن طريق شرعية احتكار الدولة للقوة والعناصر الرادعة، وخير مثال على ذلك الصين قبل وبعد ماو تسي تونغ.

ويمكن القول عموماً ان المصلحة القومية مفهوم متغيّر بتغيّر النظم السياسية، إذ أن النظام السياسي هو الذي يحدد أهداف وأولويات السلوك الخارجي للدولة.

وإذا كانت الدبلوماسية لا تمثل بديلاً للقوة العسكرية أو الاقتصادية للدولة، فإنها مكّمة لها لأنها تجسّد ارتباط الدولة بالبيئة الخارجية، والأدوات الخاصة بها تساعد في إنماء القوة الذاتية للدولة؛

د- شخصية وسلوك رجل الدولة: رجال السياسة هم مقرررون، فهم بذلك ممثّلين في اللعبة الدولية يجسدون الدولة؛ ويظهر التاريخ أن الزعماء ورجال الدولة يختلفون في طباعهم وصفاتهم، فما هو القاسم المشترك بين ديغول وتشرشليل أو نابليون وبسمارك...؟ إذ لا يمكن تفسير النازية دون دراسة شخصية هتلر، ولا الفاشية دون موسوليني... الخ،

قائمة المراجع:

1-الكتب:

1. الحسان بوقنطار ود .عبد الوهاب المعلمي، العلاقات الدولية، (المغرب: سلسلة توصيل البيضاء، 1985).
2. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011).
3. أنور محمد فرج: نظرية الواقعية في العلاقات الدولية - دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة-، (مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ط 1).
4. بول ويلكينسن: "العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا"، ترجمة لبنى عماد تركي، (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013، ط1).
5. بيشرو حمه جان، تطور القانون الدولي العام في ظل النظام العالمي الجديد، (منشورات مركز كردستان للدراسات ، 2010).
6. تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).
7. رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ط 3).
8. حسام مرسى، مدخل العلوم السياسية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2012، ط 1).
9. جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية دراسة فقهية وتأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي وللأمم المتحدة. والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1999، ط6).
10. سعد حقي توفيق: "مبادئ العلاقات الدولية"، (دمشق: دار وائل للنشر، 2006، ط 3) .
11. عبد السلام صالح عرفة، المنظمات الدولية الإقليمية، (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1993، ط 1).
12. عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر والصراعات الدولية، (الكويت: المجلس الوطنية للثقافة. والفنون والآداب، 1989).
13. عبد الفتاح علي الرشدان ومحمد خليل موسى: "أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية"، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005، ط 1).

14. علي شفيق علي العمر: "العلاقات الدولية في العصر الحديث"، (دار نشر المعرفة، طبعة 1991).
15. علي عودة العقابي: العلاقات الدولية "دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات"، (ليبيا: الدار الجماهيرية، 1996).
16. قحطان أحمد الحمداني: "المدخل إلى العلوم السياسية"، (عمان: دار الثقافة الطبعة الأولى، 2012).
17. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، (بغداد، 1979).
18. ¹مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان: "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ط 1).
19. محمود خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (بيروت: منشورات المركز الثقافي العربي، 1987، ط1).
20. محمود حسن أحمد: "العلاقات الدولية في دار الإسلام"، (دمشق: دار الثقافة العربية، 1996).
21. ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، (جامعة ناصر، 1991).
22. ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ط1).
23. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية، (الأردن: دار الثقافة، 1999، ط 1).
24. هايل عبد المولى طشطوش: "مقدمة في العلاقات الدولية"، (الأردن: البرموك، 2010).

الرسائل الجامعية:

-تماضر الطيب أحمد: الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية، دراسة حالة العلاقات السودانية القطرية (1980-2000)، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية 2002 .

مراجع باللغات الأجنبية:

1. Dario Battistella, Théories des Relations Internationales. Paris: SciencePo, 4ème ed, 2012.
2. Louis Althusser, Marx. Paris : Maspero, 1975.
3. Max GOUNELLE, Relations internationales. Paris : Mémentos Dalloz, 7ème ed.
4. Peixoto C. Antonio, « La théorie du Bilan critique » in R.F.S.P., Aout – octobre 1977.
5. Raymond Aron, Paix et guerre entre les nations. Paris: Calman Levy, 6ème ed, 1968.
6. Schwartzberg, Loger Gérard, Sociologie politique. Paris: Ed. Montchrestien, 1977.

قائمة المحتويات:

02	المحور الأول: مفهوم العلاقات الدولية.....
02	أولاً: تعريف العلاقات الدولية.....
06	ثانياً: العلاقات الدولية كظاهرة تاريخية: دراسة في التطور التاريخي.....
17	المحور الثاني: العلاقات الدولية كحقل جديد للدراسة: إستقلالية العلم
17	أولاً: تعريف علم العلاقات الدولية.....
21	ثانياً: موضوع علم العلاقات الدولية.....
22	ثالثاً: علم العلاقات الدولية والعلوم الأخرى.....
26	رابعاً: استقلالية علم العلاقات الدولية.....
29	المحور الثالث: الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية: طبيعة ودور الأطراف الدولية.....
29	أولاً: الدول كأطراف متميزة وأساسية في النظام الدولي.....
41	ثانياً: المنظمات الدولية كأطراف ثانوية ومهمة في العلاقات الدولية.....
49	ثالثاً: الوحدات الفريدة من نوعها: الفاتيكان، السلطة الفلسطينية.....
50	رابعاً: الشركات متعددة الجنسيات.....
54	خامساً: الأفراد كأطراف فاعلة ومؤثرة في المسرح الدولي.....
55	المحور الرابع: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية (عوامل القوة):
55	أولاً: العامل الجغرافي.....

- 57 ثانيًا: العامل الديمغرافي (السكاني)
- 58..... ثالثًا: العامل العسكري
- 59..... رابعًا: العامل الاقتصادي
- 61..... خامسًا: العامل التكنولوجي
- 62..... سادسًا: العامل التنظيمي
- 65..... قائمة المراجع:
- 66..... قائمة المحتويات